

تأملات في العقل
السياسي الكومبرادوري

الكاتب :
بدي المرابطي

عنوان الكتاب :
تأملات في العقل السياسي الكومبرادوري، موريتانيا إلى أين ؟

ISBN 978-9954-705-76-6

الطبعة الثالثة : ماي 2022

جميع الحقوق محفوظة للمركز الثقافي للكتاب ©

بدي المرابطي

تأملات في العقل السياسي الكومبرادوري

موريتانيا إلى أين ؟



توطئة: ما العمل؟

للتاريخ أحيانا نزوات مفرطة في الشراسة. ستة عقود مضت من عمر الدولة الموريتانية كإحدى الدول الموروثة عن الاستعمار؛ مضت في شكل علامة استفهام كبيرة لا يبدو أنها ازدادت مرحلة بعد أخرى إلاّ تضحّخا وإلحاحا. فكأنّ مخزونا ما من السداجات الأولى أو من أرصدة القدرة على الانتظار المستكين قد سمح ببقاء السؤال مُعلّقاً رغم تضاعف إلحاحه ورغم حجم التحولات الخام.

عندما نشأت الدولة الموريتانية كان عدد سكانها يزيد بالكاد على نصف مليون نسمة يعيشون باستثناءات محدودة في شكل مجموعات من البدو الرّحل أو شبه الرّحل، مجموعات معزولة اجتماعيا عن بعضها البعض وموزّعة على وحدات بدوية غالبا أو قروية نادرا منتشرة على مساحة تزيد على مليون كيلومتر مربع.

ورغم وجود تأثيرات جدية للحضور الأوربي خلال القرون الأخيرة، تأثيرات غير مباشرة وغالبا غير قصدية، في التحولات الاجتماعية المحليّة، فإنّ الأغلبية الساحقة من السكان ظلت مفارقيا قبل ما سُمّي بالاستقلال معزولة ذهنيا عن العالم وتحولاته الحديثة والمعاصرة، تعيش في فضاء لا يبدو «ظاهريا» أنه معنيّ بطفرات التحديث الرأسمالي التي اكتسحت المعمورة.

كانت، قبل «الاستقلال»، تعيش زمنيّتها الخاصة التي ظلّت عصيةً على الاختراق الجدّي رغم تعاقب أنواع الحضور الأوربي (خلال أكثر من أربعة قرون) ورغم حيثياتحضور السلطة الاستعمارية التي بدأت بسط نفوذها كما هو معروف على مراحل لاسيما منذ بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر¹.

وظلّ سكانُ البلد يعيشون غالباً إلى أواسط السبعينات من القرن الماضي باقتصاد تقليدي كفاي مستقلّ بنسبة كبيرة عن طفرات الرأسمالية العالمية بالرغم من أنّه في العمق مرتبطٌ بها، عن بُعد، في مستويات معينة.

وبفعل العوامل المُلازمة تقليدياً للتخلّف التنموي (ارتفاع نسبة الولادات ومحدودية أمل الحياة إلخ). تجددت الأجيال بسرعة وتضاعف عددُ السكان منذ ما سُمي بالاستقلال سبع مرات.

وإنّ تكنّ الأزمّة العميقة التي تعانها تصاعدياً التربيّة والتعليم الحديثان والعتيقان معاً هي أزمّة متفارقةً برُكانياً (نسبة الأمية الأبجدية مثلاً تصل راهنياً إلى أكثر من 36 بالمائة) فإنّه مع ذلك يبدو من السهل إثبات أن أكثر من ثلثي السكان أصبحوا يستفيدون من بنسبة مبنينة

1 في مؤتمر برلين لسنة 1884 - 1885 (بدء الاختراق المسلّح 1905 وإعلان المستعمرة في حدود تختلف جزئياً عن الحدود الحالية سنة 1920 وإعلان بسط السيطرة سنة 1934) في خلخلتها جدياً.

اجتماعياً ومعرفياً من وسائط التواصل الجديدة والفضاءات الواسعة المرتبطة بها.

بل إن أزمة التعليم قد زادت، تعويضياً، تأثير الإعلام الجديد وتقنياته. وتضعف الطبيعة «النيو بدوية» للتجمعات السكانية القائمة وحالتها التي تتميز بأنها انتقالية ومعطلة في آن وتواضع المتوسط العام لأعمار السكان (حدود 19 سنة للذكور و 21 للإناث) مركزية العلاقة مع الوسائط التواصلية الجديدة وتأثير التطور الطفروي لهذه العلاقة.

ويندرج هذا التحول الكبير ضمن خريطة تحول اقتصادي أكبر. فقد تأكل الاقتصاد التقليدي بنسبة شبه كاملة ولم يولد اقتصاداً انتاجي بديل بنسبة تذكر. وتفككت تبعاً لذلك البنى الاقتصادية التي كانت تقف عليها الروابط والانتفاءات التقليدية دون أن تنشأ روابط وانتفاءات جديدة مدنية ودولية بديلة. وهو ما تضافر من جهة مع دينامية الانكفاء على الهويات العظامية ليس كما كانت قبل الأذولة ولكن ككيانات «زومبية» تتم وهماً إعادة إنتاجها أو اختراعها. وهو ما تعاضد كذلك، من جهة ثانية، مع السيطرة المعيارية للثقافة الرأسمالية في بعدها الاستهلاكي الحصري.

عني ذلك، بين أشياء أخرى، ظهور حجم كبير ومتفاقم من الحاجيات والطموحات الاستهلاكية يوازيه عجزٌ بديهي عن إمكانية تلبية هذه

الآخيرة بشكل طبيعي في حدودها الدنيا أمام تكريس وجود دولة ريعية بلا ريع. أي ببيع جد محدود، يعتمد وجودها على احتكاره وتوزيعه امتيازياً. وذلك في الوقت نفسه الذي أصبحت الثقافة الاستهلاكية عنصراً مركزياً في «الاخلاقيات» الاجتماعية وفي الهرميات الاعتبارية المرتبطة بهذه «الاخلاقيات».

وتبعاً لذلك لم تولد مواطنة جامعة وإن كان الوجود الاجتماعي القائم مبنياً في مجمله عبر الصراع على الريع الدولتي المحدود. ولم يبق بهذا المعنى من الهويات الجزئية التقليدية في العمق إلا وجودها «الزومبي» عبر إعادة استثمارها المفرطة في الصراع التحاصصي الزبوني، أي لاكتساب الامتيازات الدولية المحدودة، أمام غياب الحقوق.

الحياة العمومية تعيش إذًا وضعية نفسية جماعية لها اسمان: عُصاوية التوازنات المواربة الهشة أي التي تقف على ما يشبه الألعاب البصرية أكثر مما تقف على واقع اقتصادي اجتماعي صلب؛ وانفصامية الانتماء مبدئياً إلى فضاء مواطني مع وقف التنفيذ ومصليحاً إلى هويات جزئية مية ذاتياً بإفراط وحية وظيفياً بإفراطٍ مُوازٍ.

قد لا تعني الدولة الموريتانية استثناءً مطلقاً في الدول الموروثة عن الاستعمار ولكنها بالمقابل قد تعني إفلاسا لأحد أنماط هذه التركة.

ما العمل؟ وما العمل مع سؤال ما العمل؟ نستعيد طبعاً هذين السؤالين الكلاسيكيين من تقليدٍ معروفٍ طويلٍ ومكرّرٍ بإسهابٍ منذ أكثر من قرن. ولكن بالرغم من كلِّ ما قالته إيديولوجيات القرن التاسع عشر عن موت سؤال الفهم (تفسير العالم حسب الصيغة المشهورة) وإلحاح سؤال العمل (تغيير العالم بدل تفسيره)، فإن مطلب الفهم قبل الفعل (الرأي قبل الشجاعة، حسب صيغة منافسة أشهر وأقدم) يبدو الدرس الأهم الذي قدّمه القرن العشرين وقدّمته بإلحاحٍ أشدّ بدايةً القرن الحالي.

بل إن ثوريّة السؤال «ما العمل» الذي دشّن القرن العشرين بل ودشّن قبله إعادة طرح سؤال الأنوار في أواخر القرن الثامن عشر (غداة الثورة الفرنسية) لم يعد اليوم جدّياً، بعد كلِّ تجارب الدول الموروثة عن الاستعمار في العالم الثالث، إلا باعتباره أولاً سؤال الفهم. بديهيٌّ أنّه لم يعد اليوم ممكناً في بعض ما كان يعرفُ بدول العالم الثالث، خصوصاً تلك التي بقيت كموريتانيا رهينة التساؤلات التنموية الأولى للحظة ولادتها، رغم كلِّ التقلبات التي عرفت، أن نطرح سؤال العقلنة والتحديث الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والعدالة والرعاية وتوفير الحقوق المدنية وسيادة القانون ومدى مشروعية الأخير، بنفس الطريقة التي طرحتُ بها منذ ستين سنة.

بيدو راهنياً وكأنّ تصور وجود الشعب في حدّ ذاته محلّ إشكال.
بعبارة مرادفة، اتّضح أن كون «الدولة تصنع الأمة جدلياً»، كفرضية
كانت فعلاً في صلب تشكّل كثير من الدول الوطنية، تواجه في الحالة
الموريتانية، والحالات الشبيهة، مأزقاً استثنائياً.

اتّضح أكثر فأكثر أنّ وجود الدولة ككيان قانوني مجرد غير كاف
لوجود شعب، بل قد يمثّل عائقاً عملياً أمام انتقال السكان من وضعية
الحشود إلى وضعية الشعب حين تصبح الدولة عائقاً أمام دينامية
الاندماج الاجتماعي.

الدولة بهذا المعنى قد تكون مفارقياً معيقة لتشكّل وجود كيانٍ
يتجاوز مستوى الأرخييل البشري الموزّع في الفضاء الترابي الدولي
على مجموعة من الكيانات التحت سياسية أو تحت دولية.

بهذا المعنى أيضاً فإن ميلاد الفضاء العمومي ترافق منذ ستين سنة مع
خصوصته بل مع تفكيكه ومنع عقلنته. عني ذلك تزامنياً أن مفهوم
الحق والعدالة العامين يسقطان، لنفس الأسباب، مع ظهورهما من
خلال مسلسل الأدولة، في الفخ المناهض للأخيرة أي في فخّ الخصوصية
وشبه الإلغاء للوازع العمومي كمرادفٍ لحقوقٍ وواجباتٍ مشاعة.

وتبعاً لذلك فمن العسير نفياً وجود إشكالية انترولوجية خاصة
واستثنائية بفضاء ترابي كالفضاء الموريتاني فيما يتعلق بمعضلات التدبير

السياسي العمومي وفكرة الشعب وفكرة الحرية الفردية إلى آخره. أي أنه بغض النظر عن أن كل بلد يواجه هذه العضلات بخصوصية معينة، فإنه من المحتمل جداً أن لها أبعاداً استثنائية في فضاء جغرافي اجتماعي كالفضاء الموريتاني ظلّ تاريخياً عصياً على المديّة كما ظلّ، للأسباب نفسها أو لأسباب أخرى، عصياً كذلك على كل مشاريع الأدولة والمركزة السياسية.

ولكن السؤال الملحّ حالياً في الحالة الموريتانية ليس في صدور هذه العضلات عن تضافرٍ جدي بين العوامل الأنتروبولوجية والمشروع السياسي في مختلف مراحلها ولكن عن مدى قدرة المشروع السياسي على ترتيب علاقته مع العوامل الأنتروبولوجية.

لنعدّ إذاً طرح السؤال: ما الفهم الممكن، أي الفهم الممكن من الفعل العمومي بعد ستين سنة من فشل محاولات العقلنة والتحديث، أو، بعبارة أكثر تشاؤماً، من غياب أي محاولة جدية لتحقيق العقلنة في فضاء عام وُلد مشلولاً ويبدو مرحلة بعد أخرى أكثر اجتراراً لأسئلته الأولى؟

بكلمات أخرى: هل تمكن إعادة قراءة التركيبات المؤسسية والمعارية التي ميّزت مسار الأدولة موريتانياً وكرّست فشله أو شبه فشله؟

طبعاً هنالك إشكالٌ منهجي معروفٌ ومُشتركٌ بين معظم بلدان العالم الثالث يتعلّق بتوكّئها على قواميس مفاهيمية أنتجتّها مساراتٌ مغايرة لمساراتها الخاصّة. فهي بلدان غير مدروسة إلا بشكل محدود وتستخدم جهازاً مفاهيمياً أنتجته فضاءات مختلفة وجدّ مدروسة. أي أنها بلدانٌ تستخدم أجهزة مفاهيمية لمواجهة واقع محلي لا تصدر عنه لا نظرياً ولا عملياً هذه المفاهيم.

فالمعايير القانونية والسياسية الحديثة في مثل هذه البلدان هي إما مسوّغة عبر مصادرات على المطلوب فوق المسألة المنطقية والتاريخية وإما مسوّغة عبر إحالات على مسارات خارجية محسوبة، عن حقّ أو عن وهم، على بلدان «النموذج».

غير أن استدعاء أدوات مفاهيمية لمواجهة واقع ليست بالضرورة صادرة عنه لم يعن، في التجارب المعاصرة في أماكن كثيرة في العالم، أنها بقيت بدون مفعول ميداني ومعياري. فهذه الأدوات هي أساساً سلعٌ مستوردة لتخلّق، فعلاً أو مجازاً، الواقع المحلي الذي لم تصدر عنه. ولكنها كثيراً ما دفعت، لهذا الأسباب ولغيرها، إلى حادثة مشوهة.

فضلاً عن ذلك، فإنّ الصعوبة الخاصّة بتوظيف مفاهيم غير منسجمة في المسار المحلي الموريتاني لها دلالة إضافية من حيث يُعتقَدُ غالباً، لدى بعض الدّارسين، أن الغرب الصحراوي ظلّ تاريخياً «منشأً

قُبلياً» للمدينة وللدولة و«طارداً» لهما إلى فضاءات أخرى كانت قابلة أكثر، افتراضاً، لتطويرهما أو/ ولاستقبالهما.

هل عنيت الدولة الكومبرادورية، في الحالة الموريتانية، تسييحا أو كبتاً لدينامية تاريخية كانت تجسدها، افتراضاً، الثنائية الخلدونية التي تعني في مستوى من مستوياتها عصبيةً جامحة وداحجة، قادمة دورياً في مراحل مدّها التعصبي من القاعدة الخلفية الرعوية الصحراوية المحصنة بظروفها الطبيعية، كما تعني في السياق نفسه مرحلة تحقّق الدولة كامتداد شمالي متوسطي للعصبيات القادمة من الجنوب والمندجة تصاعدياً في عصبية جامعة عبر الدورة التشكّلية التي «تأدول» قبل أن «تدول» شمالاً؟ أم أن هذه الثنائية لم تزدد إلا وجاهةً ولكن بصيغة انكماشية أو تآكلية في فضاء رملي مغلقٌ تعرّق فيه الممكنات و«تدول»؟

وبغض النظر عن وجاهة التفسيرات المقدّمة في هذا السياق فإن هذه الصعوبة الي تصدر عنها هذه الأسئلة جدّ ملموسة. وتظهر بشكل جلي حين يتعلّق الأمر بفكرة المواطنة فيما يتجاوز محض تسجيلها القانوني الفوقي إلى مستوى تجسدها الفعلي في الضمير الفردي وفي أخلاقيات الانضباط والانعقاد الجماعيين كشرط لتجسدهما سلوكاً وممارسةً في المؤسسات الاجتماعية السياسية.

هل يعني ذلك بشكل حاسم أن الدولة فشلت في أن تكون التعبير السياسي الوجيه عن الكأفة، أعني في أن تتجلى مجتمعا سياسياً؟ بعبارة أخرى هل إن الفشل السياسي الأكبر في موريتانيا هو في أن فكرة الشعب وفكرة المجتمع المدني ظلّت لفظيتين بنسبة عالية وظلّتا، تزامنياً، تعبيراً موارباً عن إعادة استثمار «الهويات» الجزئية الميتة ذاتياً والحية وظيفياً، أي عن استدعاء الهويات «الزومبية»؟

هل يعني ذلك في المحصّلة أنّ مفردات كالشعب وكإرادة الشعب هي مفردات إنشائية لا تحيل إلى واقع ملموس؟ وهو ما قد يعني، استنتاجاً، انتفاء الشروط الموضوعية لظهور المواطنة فكرةً وممارسةً؟ أم هل أنّ هذه الأسئلة نفسها غير وحيية حين يتعلّق الأمر بنمط من الدولة الكومبرادورية التي لم يحمل مشروعها أصلاً، من حيث هي كومبرادورية، غايات كتلك التي تفترضها هذه الأسئلة؟

بصيغة بديلة، هل فشل مشروع الدولة الوطنية في غرب صحراوي قيل عنه منذ قرون إنه ظلّ دوماً عصياً على الأدولة؟ وهل كان فشله لأسباب تاريخية اجتماعية «حتمية»؟ أم لأسباب جيوسراتيجية تتعلق بطبيعة رسمه «الجيني» أو الوجودي الذي صيغ أواخر الخمسينات من القرن الماضي؟

- 1 -

من سينلوي إلى كدية الجلد

يَتَدَاوَلُ بعض المتعاونين الفرنسيين المعنيين بموريتانيا رواية لا تخلو من دلالة كثيفة سواء كانت صحيحة في ذاتها أو مصاغة لغرض ما. واستعادةً للسياق الذي تشير إليه الرواية، لنستحضر أن الرئيس الفرنسي السابق الجنرال دغول كان مهتماً إلى حدٍّ معين في أواخر الخمسينات بمصير صحراء الساحل الأفريقي بمختلف أجزائها الحالية. وكانت، كما هو معروف، فكرة تأسيس دولة الصحراء الكبرى مطروحةً فرنسياً، بين مقترحات أخرى منافسة، لـ "لتخلص" منها قانونياً، كما من أكثر المستعمرات، في سبيل تجميع الجهد والتركيز على قضايا معينة كالاتفاقيات بالجزائر.

ولنتذكّر أيضاً أن بعض المناطق الصحراوية مثلت، خلال مراحل معينة، قاعدةً خلفية لما يحدث في الشمال المتوسطي. ويزيد الأمر تعقيداً أنه كان لفرنسا آنذاك قواعد تجريب نووية في جنوب الجزائر. وتزعم الحكاية أن الجنرال دغول كلّف حينها مستشاره الغامض جاك فوكار بتحضير إيعاز في الموضوع، وأن الأخير قدّم مقترحاً يضمّ خريطة موريتانيا الحالية. حينها، تضيف الرواية، التفت الجنرال إلى مستشاره:

هل هذا الشيء جادّ السيد فوكار؟
على كلِّ فإن التجربة تستحقّ منا أن نحاول أيها الجنرال.

لنحاولها إذاً.

وبالرغم مما تحمله هذه الرواية من دلالات رمزية كثيفة ووجهية على أكثر من صعيد فإن الإرشيف الفرنسي المتعلق بتلك المرحلة - والذي أصبح في السنوات الأخيرة متوفراً بنسبة معتبرة - يسمَحُ بتمحيصها وبتعديلها عبر معطيات أكثر دقّة. ويسمَحُ بشكل خاصّ بفهم إصرار السلطة الدغولية على إنشاء الدولة الموريتانية في حدودها الحالية، فيما يتجاوز بكثير "التلقائية" و"البراءة" اللتين قد تحيلُ إليهما تلك الرواية أو بعض تأويلاتها المحتملة.

يبدو من غير العسير، اعتماداً على وثائق تلك المرحلة، إثبات وجود لوبيات حكومية واقتصادية مقرّبة من الرئيس دغول كانت تصرّ بقوة بل ربّما بشراسة، بين أشياء أخرى كثيرة طبعاً، على إنشاء الدلة الموريتانية كمشروع دولة ريعية منجمية.

فقد اعتبرت الشركات الفرنسية على الأقل منذ مطلع الخمسينات أنّ مستعمرة موريتانيا تتمتع بثروة منجمية عالية الجودة وسهلة التصدير والتسويق وأنه يلزم تبعاً لذلك إبقاؤها أو إيجادها كوحدة ترابية تحت رعاية الشركات المعنية.

وإذا قارنا عددا من الوثائق المتوفرة حالياً² ندرك أن بعض الشر
كات الفرنسية قد أصرت (أو أصر من ترجموا إرادتها سياسياً) مع
موجة الاستقلالات أو أواخر الخمسينات على تكوين موريتانيا في
صبيغتها وفي رسمها الجغرافي الحالي تقريبا (إذا وضعنا جانبا بعض
«التفاصيل» الحدودية) وخطت لذلك بطريقة لا تختلف جذريا عن
تلك التي خطت بها الشركات البريطانية والأمريكية لإنشاء بعض
دول الخليج³. ولم يكن ذلك طبعاً العامل الوحيد في إصرار السلطات

2 لقد أصبحت راهنياً وثائق كثيرة مهمة في هذا السياق في متناول الباحثين. ولعل
من أكثرها دلالة فيما نشير إليه هنا وثائق جاك فوكار التي كانت مخفية والتي
حصلت عليها الإرسيفات الوطنية الفرنسية بعد رحيل الأخير سنة 1997.

3 يذكر فيكتور ماريو (الذي عمل في موريتانيا كمدير عام للتعليم في الفترة 1961 -
1964) في دراسة عن شركة ميفيرما منشورة سنة 1965 في المجلة الفرنسية
«حوليات الجغرافيا» أن اكتشاف الحديد في شمال موريتانيا وتحديداً في كدية
الجلد يعود إلى بداية القرن العشرين (وقبل ذلك بكثير كان أمر «جبل الحديد»
معروفاً بنسبة معينة للسكان المحليين ولبعض الرحالة). ويذكر أن بعثة من
الجيولوجيين الفرنسيين قد استقدمت من دكار سنة 1935 (أشهرها بعد ما تسميه
الأديبات الاستعمارية باستكمال بسط التأمين) لتحديد حقل المنجم. وعرفت
أواخر الأربعينات بداية المنافسة الدولية عندما قامت شركة The Bethlehem
Steel Corporation، التي كانت حينها ثاني أكبر شركة أمريكية مختصة في
ال فولاذ (أفلست سنة 2001)، بإرسال بعثة إلى حصن غورو Fort-Gouraud (افديرك). ثم أخذ الزخم بعداً أكبر مع نشوء شركة معادن حديد موريتانيا
(ميفيرما) سنة 1952 « Les Mines de fer de Victor Marbeau,

الفرنسية على تكوين الدولة الموريتانية بصيغتها الموروثة ولكنه بالتأكيد كان العامل الرئيس.

كانت المراهنة على تأسيس الدولة الموريتانية بهذا المعنى هي مراهنة اقتصادية جيوسياسية. وهي، من حيث هي مراهنة اقتصادية، تعني - كما هو الحال بالنسبة لدول أخرى في العالم الثالث - تشكيل دولة مواد خام، أي تشكيل دولة من أجل "جبل الحديد" كما تقول الصيغة الشائعة. تعني بهذا المقضى العمل على إنشاء دولة مرادفة جوهريا لشركة (أو شركات) تجارية لتصدير المواد الخام وعرضا دولة حشود استهلاكية، دولة مطابقة لشركة (شركات) تصدير تمثل امتدادا محليا لشركات دولية.

عني ذلك تاريخياً أنه إذا كان الاستعمار قد اهتمّ بالغرب الصحراوي و، في الحالة التي نحن بصدددها، بما ساء "موريتانيا الحديثة" كمنطقة "خالية" و"عرة" و"غير نافعة" يلزم الاهتمام بها فقط لأسباب عسكرية⁴،

Mauritanie M.I.F.E.R.M.A.), Annales de Géographie, 1965, pp. 175-193.).

4 إعلان موريتانيا كمستعمرة بشخصية قانونية سنة 1920 أثار جدلا وخلافا داخل الأوساط الاستعمارية، بين من يريدونها بصفتها هذه داخل إفريقيا الغربية الفرنسية ومن يعتبرونها، كالمارشال ليوتي، جزءا من السلطنة المغربية التي كانت حينها تحت الحماية الفرنسية (لا تخفى المرامي التاريخية للذين سموها كزافيي كبولاني «موريتانيا الحديثة» ثم «موريتانيا»). وعموم الأطروحات المتضاربة التي

أي يلزم الاهتمام بها أمناً ليس لما تعنيه ذاتياً ولكن لما يعنيه غيرُها المحيطُ بها، فإنَّ ما يمكن أن نسميه بالاستقلال الاستعماري اهتَمَّ بها لأنَّه اعتبر

عادت إلى الواجهة في أواخر الخمسينات حول علاقة موريتانيا بفضاء الحكم العلوي: تأييداً لكونها فضاءاً مختلفاً تاريخياً أو ضدّياً جزءاً تاريخياً من السلطنة، هي في الحقيقة في جانبيها المؤيد والمعارض معاً ذات منشأ استعماري، أي أنها استمراراً لجدل فرنسي فرنسي. وكان طرفاه، «المغربي» و«الموريتاني»، يوظفان ما وجداه «جاهزاً» في الأدبيات الاستعمارية الفرنسية. وحتى المرحوم علّال الفاسي الذي لم يكن اطلاعاً، عكساً للعديد من رفاقه، محصوراً في المصادر الفرنسية، فإنَّ الراجح أنه اعتمد أساساً فيما يتعلق بأطروحاته حول رسم حدود المغرب الأقصى على المصادر الاستعمارية الفرنسية. بل إنَّ النظام الدغولي وظَّف في الحقيقة الأطروحتين الاستعماريتين: فكما أصرَّ من جهة إصراراً كبيراً بديها على إنشاء موريتانيا في حدودها الحالية فإنه لم يكن أيضاً بعيداً عن مطالب المملكة بل يمكن أن يقال بوجاهة عن المطالب المغربية إنها كانت جوهرياً مطالب فرنسية، وكانت «مفيدة» في تحقيق جوانب معينة من المشروع الدغولي في المنطقة بما فيه إنشاء الدولة الموريتانية و«مفيدة» بشكل خاصّ في تحفيز «الموريتانيين» و«المغاربة» على تبني الحدود الموروثة عن الإستعمار. وهناك روياتان موثقتان (وإن كان من الصعب الحسم في أصلهما الفعلي وفي دلالتها غير الحرفية) من محيط الجنرال دغول تشيران إلى أنَّ الرئيس الفرنسي لم يكن يعتقد أن موريتانيا قابلة للبقاء طويلاً ولكنه يرى أنَّ «مصلحة فرنسا» تقتضي أن «تبقى موريتانيا أطول فترة ممكنة» (حسب العبارات التي نقلها أحد مقربيه ألين بيرفيت). لنذكر بأنَّ هنالك أطرافاً فرنسية غير بعيدة عن الجنرال دغول كانت تعارض إنشاء الدولة الموريتانية، وأنَّ بعضها كان يميل إلى إنشاء مستعمرات كبيرة على الطريقة البريطانية. وطبعاً لم تكن هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي تعرف فيها السياسة الدولية ظاهرة ازدواجية دعم طرف تزامنياً لأطروحتين متضابرتين.

أنها ستصبح «نافعة» أو صوّرها، لسبب أو آخر، باعتبارها ستسمح بتحويل «جبل الحديد» إلى «جبل ريع».

وتبعاً لذلك نفهم مستوًى ما من الخلفية الدلالية لحديث مشهور للمرحوم المخترار ولد داداه في مقابلة تلفزيونية سنة 1959 عن «سويسرا الافريقية» التي ستولدك «بلد منجمي» ولكن أيضا التي قد لا تولد أو لن تولد إذا لم تكن الثروة المنجمية بالحجم المطلوب، بحسب تعبيره القلق في المقابلة نفسها.

التخوف الذي عبّر عنه الرئيس الراحل من أن حجم الريع المنجمي قد لا يكون في تلك الحقبة التاريخية بالحجم الضخم الذي أكدته له مصادره الكولونيالية ظهر منذ الستينات أنه تخوفٌ في محله، وهي خيبة عبّر عنها هو نفسه أكثر من مرّة. فقد راهن الرئيس المخترار، وراهنّت معه على ما يبدو فرنسا الرسمية⁵ في مستوى معيّن، على حجم تصدير

5 حتّى قبل أن يعود إلى السلطة سنة 1958، كان الجنرال دغول بالغ الاهتمام بما سميّ كنايةً بـ«جبل الحديد» (لم أعرف إلى حدّ الساعة ما هو أو من هو المصدر «الأول» لهذا التعبير الذي راجّ في عدد من الأدبيات باللغتين العربية والفرنسية). فقد زار سنة 1957 الحصن الذي سباه الفرنسيون باسم الجنرال غورو (فديرك). وصعد كدية الجبل. وتنسب له وثائق فرنسية كثيرة أنّه عندما وصل قمة «الكدية» قال: «إنه دائماً في المناظر العظيمة تُنجز الأشياء العظيمة (C'est toujours dans les grands paysages qu'on fait les grandes choses)». ورغم أنه من العسير التأكد من صدق مثل هذه المرويات، التي تُردّد عادة بنفس خرافي، فإنّ ولع دغول بالمشهدة المكتفّة ذات المغزى السياسي ينسجم مع ما تلمّح

المناجم بالدرجة التي جعلته كما رأينا - سنة قبل ما سُمي بالاستقلال - يعتبر هذا الريع شرطاً وجودياً مطلقاً لقيام الدولة الموريتانية: «إن لم تَرَ مناجمنا في 'حصن غورو' النور فإن موريتانيا، أقولها لكم بشعور كبير بالمرارة، لن تنشأ»⁶. وفي ذلك، استطراداً، ما قد يشرح جزءاً من الخلفيات التي ستقفُ لاحقاً خلف عدد من الأحداث بما فيه جزء من العوامل التي قادت إلى اندلاع حرب الصحراء.

إليه هذه الرواية. هل كان فعلاً الجنرال الفرنسي يعتقد من خلال ما أوحى له به الشركات الفرنسية أن "أكثر مستعمرات غرب إفريقيا الفرنسي فقراً وآخرها حصولاً على الاستقلال" ستصبح دولة ريعية ثرية عبر "جبل الحديد"؟ ذلك ما لمح له بشكل شبه صريح في عدّة مناسبات (على الأقل في خمس مناسبات). ولكن في جميع الأحوال فإن ما تحقّق لاحقاً عندما أصبحت موريتانيا في السبعينيات رابع مورّد للحديد إلى أوروبا ينسجم إلى حدّ كبير مع مشروع فرنسا الذي صيغتْ خطوطه العريضة غداة الحرب الكونية الثانية والذي سعى إلى تطوير مصادر المناجم (الحديد بشكل خاص) والطاقة في مستعمراتها. ولكن ريعه المحدود نسبياً لا ينسجم بالتأكيد مع ما كان يعتقد أنه شركاؤهم الموريتانيون خلال إنشاء الدولة. يمكن الاطلاع في هذا الخصوص على الشهادات التي وردتْ مثلاً في كتاب الملف الموريتاني

: Attilio Gaudio, Le dossier de la Mauritanie, Paris, Nouvelles Editions Latines, 1978.

6 يمكن الاطلاع على فقرات من المقابلة، تضمّ العبارات التي نقلنا هنا، في الرابطين و <https://www.youtube.com/watch?v=Ew5MnJsKC3g> و <https://www.youtube.com/watch?v=2BHdTnnz41o>.

ما الذي يُفسّر هذه الخيبة التأسيسية التي عنيتَ ظهورَ كيانٍ وُرتَ عن الاستعمار كمشروع دولة ريع ليصبحَ منذ البداية دولة ريعية بلا ريع، أو برّيع جدّ محدود لا يقترب من التقديرات التي سوّغت بها الشركات والإدارة الاستعمارية مشروعَ الدولة الريعية. هل تعني تلك الخيبة أن الشركات المنجمية راجعتُ بعد ”الاستقلال“ تقديراتها لأسباب فنية ميدانية أو تعني أنها راجعتُها لأسباب سياسية وجيوستراتيجية؟ أم أنها أصلاً كانت قد بلغت عمداً، لغايةٍ ما، في تقديراتها المسرّبة للرئيس المختار ولبعض رفاقه أو المسرّبة لغيرهم مثلاً في أروقة السلطة الفرنسية؟

يمكن طبعاً تأويل هذا المعطى بطرق مختلفة، ولكنّ تخوّفَ الرئيس المختار الذي عبّرَ عنه قبل ما سُمّي بالاستقلال بسنة وخيبته التي قال في مذكراته إنها مثلتُ صدمته أو إحدى صدماته الكبرى بعد ”الاستقلال“ عنياً تاريخياً تخوفاً وخيبة تأسيسيتين ترجمتا ولادة دولةٍ مدانةٍ ”جينياً“ أو ”انتلوجياً“ بأن تكون دولة ريعية، ولكنها إدانة مع وقف التنفيذ.

- 2 -

الدولة المفارقة

واضح إيجازاً، ممّا تقدّم، أن الدولة الموريتانية وُلدت كمعطى فوقى خارجي مفارق أيّ كنموذج حدّي أو أوجي للدولة المابعد استعمارية. فُرِضَتْ على سياق لم يُنتجها، وبالتالي وُضعت فوق «المجتمع» وجاءت من خارجه. وبذلك فالهوة بين موريتانيا البلد وموريتانيا الدولة هي وجودياً هوةٌ يصعب تجاوزها بمستوى يفوق درجةً إن لم يكن نوعاً أغلب النماذج الشائعة للدولة المابعد استعمارية.

وُلدت إذاً الدولة الموريتانية كشخصية اعتبارية قانونية وكجهاز إداري وأمني صدوراً عن مشاريع اقتصادية سياسية وتوازنات جيوسراتيجية خارجية مستقلة، إلى حد كبير، عن الدينامية الداخلية وعن متطلباتها ومطالبها.

وهو ما جعلها تزامنيا دولة شديدة القوة وشديدة الهشاشة. إنها في نفس الوقت، دولةٌ كليّةٌ ودولة مع وقف التنفيذ. فهي قوية بما هي منفصلة عن «الشعب»، أو بعبارة أدقّ عن الحشود، جائمة فوقها كقدر لا خيار لها فيه. وهي، وللأسبب نفسه، هشة بما هي صورة لا مادة لها. لا تستوعب الحشود وتتجاوزها، وإنما تنضاف إليها.

إنها تصدر في مشروعها ومشروعيتها عن الخارج لا الداخل. إنها الدولة الوسيط. هكذا كانت ذاتياً، وهكذا اعتُبرت محلياً. فهي وسيط

بين الداخل والخارج وليست تعبيراً سياسياً عن "الشعب" الذي لم يوجد إلا كما كان.

ولم يكن غريباً تبعاً لذلك أن الدولة وُلدت تقريباً خارج المجال الترابي الذي قُذفت فيه كاستمرار لمنطق الإدارة الاستعمارية كما تشكلت وصادت. فالحياة الترحالية والرعوية للمجتمع الصحراوي البدوي والتركيبية السياسية والاجتماعية لبلاد "السيبة" قد "أوحتا" للإدارة الاستعمارية، من حيث إنها لم تكن في المراحل الاستعمارية الأولى معنيةً بالبلد إلا لاعتبارات عسكرية عرضية، أن تبقى في "الخارج" وأن تتعامل مع المجتمع عن بُعد، من سينلوي وعبر وسطاء محليين.

وهو ما منحته هي اسم "نمط الإدارة غير المباشرة". وكما كانت سينلوي عاصمةً خارجية مؤقتة فقد اختيرت القلعة العسكرية نواكشوط كعاصمة مؤقتة "للاستقلال". رصيدها الرمزي حين اختيرت لم يكن شيئاً آخر سوى أنها القلعة الصغيرة التي كانت، وإن تّمت محاولات لاحقة لتسوية اختيار مكانها رمزيا.

لم يعن إذاً في البداية ما عُرف بالاستقلال تغييراً يُذكر بالنسبة للأغلبية. ومن هنا فلم يكن في مقدور المجتمع إلا أن ينظر إلى الدولة كسلعة مستوردة، كاستمرار للإدارة الاستعمارية عبر وكلائها المحليين

لا تختلف كثيراً عما عرفه "المجتمع" المحلي على الأقل منذ ما قبل الحرب الكونية الثانية.

هكذا لم تكن النخبة التي ورثت الدولة الموريتانية تتمتع بشرعية أخرى غير شرعية التوكيل الاستعماري. وبالتالي كانت لحمايتها الذاتية بحاجة إلى أن تواجه بحزم وشراسة أي مشروعية أخرى غير مشروعية "الوسيط" مع الخارج.

قدمت دولتها كمجموعة من الأشكال التي تكاد تكون مقصودة لذاتها، أشكال تحيل إلى بنية مادية ورمزية لم يكن من مهام تلك النخبة تبيئتها.

ومن ثم نفهم كيف انتحت وتحدت علاقة نخبة الدولة بالمجتمع التقليدي. فهي تريده جديلاً كما كان مع الإدارة الاستعمارية.

ومن الزاوية نفسها ظهرت منذ البداية علاقة تلك النخبة بالأجيال الصاعدة المتدربة والمتعرعة في التجمعات السكانية الوليدة كفضاءات شبه مدنية قابلة للانفصال عن المجتمع التقليدي وعن الإرث الاستعماري. وهو ما اختزلته الجملة الشهيرة التي تُروى، حقيقةً أو مجازاً، عن إحدى شخصيات حزب الشعب: "إذا أضربتم عن الدراسة فسناً بتلاميذ من دولة أخرى". فليس للدولة أهداف محلية بالمعنى الحرفي، لأنها مهتمة من حيث الأولوية بإعادة إنتاج شكل

الدولة الاستعمارية كقالب مؤسس يرتبط استمراره بإعادة الإنتاج الرمزي لـ “لنخبة” الموروثة.

أكثر من ذلك فإنها كدولة ريعية وإن برّيعٍ جدّ محدود، تُوظف ريعيتها في ترسيخ وتكريس طابعها الفوقي المنفصل عن “المجتمع”. فالدولة الريعية تستقبل مداخيلها المستقلة تصديراً وريعاً عن المحليين واقتصادهم التقليدي.

وكان طبيعياً ألا تبدو علاقة “الشعب” بعائداته من الصادرات بديهية، بل تبدو كأنها مالٌ كيانٍ منفصلٍ عن الناس، يسمى الدولة. فالناس كانت ومازالت في تداولها اليومي حين تتحدث عن الدولة لا تعني وجوداً مرادفاً سياسياً لها وإنما عن كيان منفصل عنها. وريع هذا الكيان لا يبدو ثمرة إنتاج المحليين ليطالبوها به، إنما يبدو وكأنه ثمرة نتاج الدولة الذاتي ككيان مفارق. الدولة بهذا المعنى تبدو وكأنها لا تدين بما لها لأحد.

”المجتمع“ لا ينظر إلى ثروتها كثروة للجميع بل باعتبارها ثروتها هي ونخبته، أو على نحو أكثر دلالة، كثروة غير مملوكة، ككنزٍ مرمي ومشاع لمن استولى عليه، أي ”مال هوش“ بالتعبير الفقهي الذي راج في السياق نفسه لتسوية الممارسات المحايثة.

وهذه الملكية اللامتعينة - كما كُرِّسَتْ على إطار واسع محلياً - كانت في قلب علاقة نخبة الدولة بالمجتمع التقليدي تأسيساً وإعادة إنتاج. فالدولة، بما هي فوقية، لم يرَ منتجوا قيم المجتمع أنها تستحقُّ مكانةً اعتبارية أو أخلاقية، وإنما نظروا إليها في الأحسن كمعطى أجوف الذمّة لا يملك، وفي الأغلب كاستمرار "لولي الأمر" الخارجي. وفي الحالتين يصبح ماؤها "حلالاً" لمن استبقاه بحيلة أو بأخرى.

فالدولة إذاً لم تكن في التصور السائد مطالبةً بشيء إنما "يلزم" في المتخيّل الجمعي ابتزازها أو نفاذها أو ههما معاً. وهو ما عني من جهة أن الفساد يتأصل وجودياً في علاقة الدولة الكومبرادورية التأسيسية بـ "المجتمع" ومن جهة ثانية أنها منفصلة "جينياً" عن ثنائية الحقوق والواجبات.

- 3 -

في تجذّر العضلات الأربع

لم تكن الدولة الفوقية الموروثة عن سينلوي تحمل قصدياً مشروعاً محدثياً، وإنما كانت دولة وسيطة بالمعنى الذي بسطناه. أي أنها كانت آلية كومبرادورية تلعب بمقتضى التوكيل الأجنبي دور الوسيط بين المجتمع التقليدي والخارج. ولم يخالط هذا التوكيل أي مستوى جدّي من مستويات الشرعية الشعبية كالذي خلقته مثلاً في دول أخرى حروب التحرير الوطنية.

يعني ذلك على الصعيدين المفاهيمي والمنهجي أنّ الإفراط المستمر، منذ ما يسمى بالاستقلال، في الحديث عن الشعب وإرادته ما انفك الترجمة الأبلغ للتضارب الجذري الموروث عن سينلوي بين المفردات الرسمية بخلفيتها المفاهيمية المستنفرة وبين الواقع الذي يفترض أنها تنزل عليه.

مفردات الخطاب الرسمي ترنّ وكأن النظام وسيطٌ مفوض بالمعنى السياسي الحديث بين الكافة منظوراً إليها سياسياً والكافة منظوراً إليها اجتماعياً، أي بين "الشعب" كمصدر سيادة و"المجتمع" ككيان مدني. وهي إذّاك تُفصح عن الدور التصنيفي أو التوثيني الأساسي للخطاب الكومبرادوري كخطاب يُكرّس وظيفياً الهوة الفاصلة بين الأشكال التي تتصنعها الدولة الفوقية وإسقاطاتها الميدانية.

وهو ما سيَتَّجُّ عنه نمطٌ معينٌ من توظيف واستثمار الهويات الجزئية والانتهاآت الماقبل حديثة يمكن أن نسميه بالنمط التفكيكي في مقابل النمط الدمجي. أي أنه باستعمال اللغة الخلدونية توظيفٌ "للعصائب" ليس هدفه تحقيق "الدولة العامة الاستيلاء" بـ "جمع القلوب وتأليفها" و"اتحاد الوجهة" و"اتساع نطاق الكلمة". إنما ظلَّ هدفُ هذا النمط خلال كلِّ مراحلِه هو، بالتعبير الخلدوني كذلك، "التفريقُ بينهم حتى يحصل له جانب منهم يغالب به الباقيين".

الهدف الكومبرادوري إذن ليس "تعصيب" الانتهاآت الجزئية لتجاوزها بتسجيلها في انتماء مواطني كلي، وإنما تحقيق توازناتٍ استفرادية عصبية وعرقية في مجتمع يُنظر إليه كفسيفساء تجاورية من الهويات الجزئية، التي تحمي دولتياً بقدر ما تموت أو تقترب من الموت. وهو، كما رأينا، ما كرّس، من جانبٍ أوّل، دولة الامتيازات أو الدولة "المخصوصة"، وما كرّس، من جانبٍ ثانٍ، حالة إلغاء أيّ معنى جدّي للحديث عن دولة الحقوق والواجبات، أيّ إلغاء أيّ معنى جدّي لدولة القانون. كما أنّه، من جانبٍ ثالث، ما كرّس اختزالاً - أو ساهمَ شيئاً فشيئاً في اختزال - الدولة في بعدها الأمني البوليسي.

فالدولة هي أولاً في هذا السياق أداة ضبطٍ لحشود السكان المحليين في علاقتهم مع الآخر. فما الذي عنيه مسار ضبط الحشود المحليّة ورقابتها كحشود ما قبل مدنية؟

على الأقلّ يمكن أن نتساءل: هل حقاً يُشكّل المجتمع حالياً الموريتاني مجتمعاً واحداً، حقيقةً أو إمكانيّاً؟ هل حصل حدّ ما من الاندماج الاجتماعي يسمح بالمراهنة إيجاباً على هذا السؤال؟ بل حتى إذا وضعنا جانباً التعدّد الثقافي الإثني، هل يمكن القول إنّ المجتمع الناطق بالعربية الحسانيّة يشكّل مجتمعاً واحداً بالفعل؟ وتبعاً لذلك هل يمكن أن يشكّل على الصعيد السياسي شعباً باعتباره مجتمعاً متحقّقاً أو قيد التحقّق أو بما يتجاوز "مجتمعيته" المتحقّقة أو غير المتحقّقة؟

وهما سؤالان يزدادان إلحاحاً حين نأخذ بعين الاعتبار، من جهة، التحولات الديمغرافية التي عرفتها العقود الستة أو السبعة الماضية، و، من جهة ثانية، الاتّساع الديمغرافي للمساحة التي تشغلها عادة المجتمعات الصحراوية ذات الكثافة السكانيّة الضعيفة وذات الاتّساع الأفقي الواسع والتي في بعض حيثياتها كانت تقليدياً تتعامل مع بعضها البعض ككيانات اجتماعية وحتى ربّما ككيانات سياسية منفصلة عن بعضها البعض.

نفهم تبعاً لذلك كيف وُلِدَتْ، من هذه الهوة السحيقة التي تفصل
”المجتمع“ كحشود عن الدولة، أي تفصل موريتانيا عن الدولة
الموريتانية، المشكلاتُ الأربعة المتداخلة التي ظلَّت تتمدد في صلب
التوترات الاجتماعية السياسية المتفاقمة: مشكلة التعايش العرقي
والمشكلة التربوية الثقافية ومشكلة التبعية الشرائحية ومشكلة العدالة
الاجتماعية.

- 4 -

اللغة والدولة الكومبرادورية

لم تترث الدولة الموروثة عن سينلوي فضاء سياسيا واحداً أو موحّداً، بل ورثت - بقوة القرار الكولونيالي الفوقي - فضاءات أو على الأقلّ فضائين متميزين سياسيا وثقافياً، وإن جمعتها مشتركات دينية وثقافية واجتماعية كثيرة.

وكان السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل ستبقى الدولة خياراً خارجياً فوقياً أم ستنجح في تحويلها من حقيقة خارجية مفروضة إلى اكتسابها لذات سياسية خاصّة بها، أي إلى اكتسابها لمحتوى إيجابي يكون العمود الفقري لمشروعية مواطنة ذاتية؟ هل ستظل الدولة دولةً الخارج أم ستفلق أجيالاً ما بعد "الاستقلال" في انتزاعها من مهبطها الكولونيالي لتجعل منها قاعدة انتماء فاعل ومبين جديد؟

الإجابة عن هذه التساؤلات كانت مرتبطةً بإمكانية خلق دينامية دمجية، مثلاً عبر البوابتين التربوية والاقتصادية الاجتماعية، وبشكلٍ أخصّ عبر بوابتي التمدرس والعمل الإنتاجي العمالي من جهة، ومن جهة أخرى عبر اختراق دوائر الانتماء الاجتماعي المغلقة نسبياً، أي خلق دينامية عنها تصدرُ المواطنة المترعرعة أو التي يمكن أن تترعرع.

ولكنّ محدودية التمدرس وخضوعه للصراع اللغوي الثقافي وعدم ظهور اقتصاد إنتاجي وتكرّس دولة الريع المحدود والموزّع امتيازياً،

أي تخصصياً عبر إعادة "تصنيع" الهويات الجزئية، هي عواملٌ ظلت تصاعدياً ومنذ البدايات أبرزَ الكوابح المعطّلة لكلّ ديناميةٍ دمجية. يتعلّق الأمر بتناقض رئيسٍ يمثله وجودُ ديناميات اجتماعية اندماجية متنامية فعلاً ولكنها في نفس الوقت معطّلة، وهو ما يزيد من غليانها الصامت.

إذا تذكرنا أن اللجوء إلى الهويات الثقافية الماقبلدولتية، الفعلية أو المتوهمة أو المواربة، يصدرُ غالباً عن فشلٍ على الصعد الاقتصادية والاجتماعية، نفهم أنّ عطالة هذه الديناميات الاجتماعية تُمثّل جزءاً من العوامل التي استنفرت قضية اللغة - لغة العمل والإدارة واللغة التربوية - وجعلتها محور السجلات السياسية المزمّنة خلال عقود. من المهم أن نستحضر هنا أن قضية لغة الدولة طُرحت، من جهة، وفق المفردات المفاهيمية للدول الوطنية الأوربية الحديثة وللدولة الفرنسية منها بشكلٍ أخصّ كما طُرحت، من جهةٍ ملازمة، وفق ثنائية الدولة الكومبرادورية كدولة ترجمانية، أي دولة الوساطة بين الوكيل الأجنبي والمجتمع التقليدي. وكانت النتيجة المؤقتة، في دستوري 1956 و1961، تأكيد ثنائية اللغة الرسمية (الفرنسية) واللغة الوطنية (العربية).

والدولة الفرنسية بإرثها اليعاقبيومركزيتها المفرطة تُعتبر حالة متطرفة من حالات الدول الحديثة التي هي دول ترفضُ في عمومها - مع اختلافات ثانوية - الحقوق المجموعية والثقافية والتعدد اللغوي ولا تقبل داخل حدودها الوطنية إلا حقوقا مواطنة فردية في إطار تعميم لغة واحدة كلغة إدارة وعمل وتربية. وهذا طبعا هو النموذج الذي نظرت إليه الدول الوطنية لأوربا الغربية في طور تشكيلها الوطني كجوهر مطابقة الدولة والوطن ووحدهما (أو بترجمة أقرب : مطابقة الدولة والأمة). والاستثناءات البلجيكية والسويسرية والكندية، وبدرجة أقلّ الإسبانية، هي في العمق تأكيدٌ على القاعدة.

وللتذكير فإن المشكلة اللغوية أثّرت في فرنسا أيام الثورة بشكل حادّ يختلف نسبيا عما سيكون عليه الأمر في غيرها من الدول الوطنية القومية الأوربية لاسيما تلك التي تكونت عقودا بعد ذلك - كألمانيا وإيطاليا - أي التي تأسست منذ البداية بحسب معيار الانتماء اللغوي والثقافي المشترك.

فإبان اندلاع الثورة الفرنسية لم يكن يتحدث ما سيطلق عليه تاليا لغة الجمهورية إلا عدد محدود من المواطنين الفرنسيين (حسب تقريرِي باريرو والأب غريغوار لسنة 1794). وكانت فرنسا حينها ما تزال

موزعة على أكثر من أربع مائة لغة يعترف النظام الملكي لما قبل الثورة بثلاثين منها كلغات ناضجة والأخرى يعتبرها رطانات بدائية.

وكلف الثوار اليعاقبة سنة 1794 أحد نوابهم في البرلمان - النائب بيرترانبارير - بالإشراف على إعداد لترجمة "ميثاق حقوق الإنسان والمواطن" إلى اللغات الثلاثين المعترف بها. وهو للتذكير ميثاقٌ يتحدث عن الحقوق الفردية بشكل حصري ولا يشير مطلقاً للحقوق الثقافية واللغوية. فقدّم بارير تقريراً بالغ العنف ضد اللغات الثلاثين يعتبر فيه أن الترجمة إليها ستكون خيانة لمبادئ الثورة لأنها بحسبه "عاميات ظلامية" مناهضة "للجمهورية وللعقل وللحقوق التي يقرها العقل". ولم يدخر جهداً في هجائها باعتبارها "رطانات سمجة وهمجية تؤبّد طفولة العقل" و"تطلب منا نفقات هائلة لا تصبّ إلا في صالح أعداء الثورة". أكثر من ذلك فإنّ عدداً من الولايات الفرنسية ظلت، من وجهة نظره، مغلقة أمام الثورة الفرنسية بسبب اختلاف اللغة. وقد بالغ التقرير في الإلحاح على أنّ الاستبداد وحده هو الذي يجرّس على تعدّد اللغات وأن المساواة المواطنة تقتضي وجود لغة واحدة للجميع.

وتم اعتبار الفرنسية الباريسية الموروثة عن الفترة الأخيرة من الملكية اللغة الوحيدة التي تستحقّ صفتي "لغة الجمهورية" و"اللغة الرسمية". واستصدر قانون يجرّم إطلاق صفة الفرنسية على أي من لغات فرنسا

الأخرى ويكرّس كون "لغة الجمهورية" هي اللغة الوحيدة التي يُطلق عليها في النصوص الرسمية "لغتنا" و"جهلها خيانة للوطن"، كما ينصّ على بعث مُعلّمين إلى كافة الولايات يدرّسون الفرنسية و"ميثاق حقوق الإنسان والمواطن".

وقد جاء تقرير الأب أنرياغريغوار الشهير في السنة نفسها ليشدّد على أن ما سمّاه وحدة الجمهورية تقتضي وحدة اللغة وعلى أنّ "ما عجزت عنه الأمم السابقة من توحيد اللغة حري بأمّتنا"، وغير ذلك مما اختصره عنوان التقرير: "في ضرورة ووسائل تدمير الرطانات وفي التعميم الكوني للغة الفرنسية". وهو ما أخضع هذه اللغة لمركزية دولية هائلة ونادرة ما تزال إلى الآن وفيه لهذا التاريخ اليعاقبي إلى درجة أنها تكاد تكون اللغة المكتوبة الوحيدة في العالم التي لا تتمايز كثيراً إلى لهجات، أو لا تختلف لهجاتها بنسبة كبيرة عن مستواها الفصيح.

أمضت فرنسا قرناً من الزمن بعد الثورة دون أن تفلح في التعميم الفعلي للغة الرسمية. ولكنّ ما ساعدها على مواجهة هذه الوضعية ليس فقط أن الفرنسية كانت لغة النظام القديم (قبل الثورة) الذي أحلّها محل "أمها" اللاتينية ولا القرار السياسي الذي اتخذته سلطة الثوار اليعاقبة، بل انضافت إلى ذلك التحولات التي أثمرتها الثورة الصناعية فضلاً عن أن الفرنسية كانت قد أضحّت في القرنين السابع عشر والثامن عشر

(وإلى حدّ ما التاسع عشر) لغة البلاطات الأوربية ولغة النخب الثقافية. وهو ما بقيت آثاره ماثلة في مختلف الآداب الأوربية التي تعود لتلك الحقبة.

ومع ذلك يشير المؤرخون إلى أن مستوى معرفة التلاميذ الفرنسيين باللغة الرسمية ظلّ لقرن بعد الثورة ضعيفا باستثناء الأقلية التي تتحدثها عائليا، ويؤكدون على أن مستوى التعليم ظلّ ضحلا بسبب ذلك.

عندما جاءت الجمهورية الثالثة في أوج الحملات الاستعمارية استخدمت سياسة باللغة القسوة لفرض اللغة الرسمية على المجموعات التي بقيت مصرة على استخدام لغاتها كالبروتونيين والباسكيين والأكستانيين وغيرهم. ووصل الأمر إلى أن التلميذ البروتوني الذي يُضبط في المدرسة وهو يتفوه بكلمات من لغته الأم قد يعاقب سجنا.

ورغم تلك الترسانة القانونية لحماية وحدة اللغة كمرادف لوحدة الدولة والإمكانيات التي تمتعت بها والعوامل التي ساعدتها خلال فترة طويلة، فلم تتوقف كما هو معروف المطالبات بالحقوق الثقافية وبعتماد لغات فرنسا الأخرى. بل ما تزال إلى الآن المطالبات باللغات (التي تسمى رسميا جهوية وتعتبر هي نفسها وطنية) قوية - في فرنسا وفي مختلف الدول الأوربية الأخرى - بنسب متفاوتة.

ولكن ما تغير تدريجياً مع تنامي السياسات الاجتماعية هو أن وجود حقوق مواطنة فردية حقيقية تصدر عن هذه السياسات قد أوهن بواعث المطالب الثقافية ومحفزاتها فلم تعد في أغلب الحالات مطالبة بمساوات "اللغات الجهوية" مع اللغة الرسمية وإنما باستعمالها كلغات إضافية في المناطق الخاصة بها.

- 5 -

الامتيازات في وجه الحقوق

انطلقت أغلب حركات التحرر غداة الحرب الكونية الثانية من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن أدبيات «مسألة الوطنيات». ومعيارٌ تحديد الأراضي التي لا تنتمي «شرعياً» إلى القوى الاستعمارية هو أولاً معيارٌ ثقافي تاريخي وتالياً معيارٌ جغرافي. أي أنها انطلقت للمطالبة بامتلاك أراضيها لسيادتها من مبدأ الحقوق الثقافية المجموعية كشرط للحقوق الفردية بعد أن شعرت غداة الحرب الثانية أن القوى الأوروبية قد أضعفت نفسها بنفسها، خلال الحربين كقوى عالمية.

وقد تأسس ذلك على أرضية مبدئية صريحة محتواها عدم القبول باختصار المطالب على ما يتعلّق منها بالحقوق المواطنة الفردية. والقوى الاستعمارية لم تمنح، غالباً، حقوقاً مواطنة فردية موسّعة إلا في حدودها الأوروبية أي في فضاءاتها الثقافية الخاصة.

أما المستعمرات فلم تكن كما هو معروف معنية كثيراً بالحقوق المكتسبة.

وجلياً أن القوى الجديدة لمابعد الحرب العالمية الثانية - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - قد شجعت في البداية مبدأ حق تقرير المصير، الذي تمّ تكريسه في القانون الدولي، لسحب البساط من القوى الأوروبية التقليدية. غير أنه في حالات معتبرة، بينها الحالة الموريتانية، ما لبثت النخب الكومبرادورية الموروثة عن الاستعمار، أن اكتشفت، بعد

”الاستقلالات“، أن الفروق الثقافية التي تفصلها عن القوة الاستعمارية ليست دائماً أكثر من الفروق التي تفصلها هي نفسها عن شعوبها، على الأقل في مستوى لغة التكوين، مهما كان التكوين متواضعاً.

وقد فاقم الأمر، في الحالة الموريتانية والحالات المماثلة، وجود نخبة منافسة قبل استعمارية تتمتع بلغة مكتوبة ظلّت حاضرة متمكنة في قاعدة الهرم، بعد أن فقدت جزءاً من رأسها الرمزي المرتبط بقمته.

وفي جميع الأحوال فإن طرح ”مسألة الوطنيات“ ومبدأ حق تقرير المصير ما لبث أن ارتدّ على النخب التي خلفت الإدارات الاستعمارية، وما لبثت الدول ”المستقلة“ حديثاً أن واجهت مشكلات وجود داخل حدودها الموروثة عن الاستعمار، أمام غياب الحقوق المواطنة وتكريس دولة الامتيازات في ظل هشاشة المشروعية التاريخية لهذه الدول ولحدودها.

وإذاً، فإنّ المطالب الثقافية واللغوية هي في الأساس وجهٌ من أوجه انعدام الحقوق المواطنة الفردية.

الفئات الكومبرادورية الموريتانية - كما هو حال أغلب الفئات المماثلة، ولاسيما تلك التي ورثت النموذج الفرنسي - وُلدت متأرجحة بين تجاهل الحقوق الثقافية من جهة وبين استثمارها السياسي من جهة ثانية. ولكن التوكيل الاستعماري الذي حلّ، بالنسبة إلى السلطة الموروثة عن

سينلوي، محلّ حروب التحرير الوطنية كما عرفتها مستعمرات أخرى، قد أضعف ثقافة ارتباط السيادة بالاستقلال الثقافي لدى السلطة الموريتانية الموروثة عن سينلوي، بينما كان توظيف الحقوق الثقافية أقوى لدى الأنوية الحركية المعارضة.

لم تأخذ السلطة الموروثة بعين الاعتبار كون تجاهل الحقوق الثقافية في بعض الدول الوطنية الحديثة، تزامن مع اعتراف بالحقوق المواطنة الفردية وبتكريس تدريجي لها عبر إلغاء ميداني معتبر للامتيازات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ساعدت عليه الثورة الصناعية ومسلسل الفردنة الذي أثمرته والحركات الاجتماعية المصاحبة لها.

وفي ظل غياب دولة الحقوق وتكريس دولة الامتيازات فإن الانتفاءات الثقافية واللغوية تصبح تلقائياً، ككل الهويات الجزئية، أدوات جاهزة للتوظيف الصراعي. ومن ثم تصبح إشكالية اللغة التربوية ولغة العمل مطروحة على نحو لا يسمح بفهمها وتجاوزها بشكل معقلن، وذلك لأن منطوق الأطروحات لا يكشف، في ظل التوظيف الصراعيالتحاصي، عن مضمورها أو عن المسكوت عنه في ثناياها.

نخلص إذ ذاك إلى أن إشكالية التعايش التي تُطرح كثيراً في النقاشات الجارية تصدر في حثياتها الرئيسة عن استثمار النخب الدولية للهويات

الجزئية ومنحها إياها أدبيات نظيرية تؤد لجها، لاستخدامها الأدا في الصراع على كسب المواقع والامتيازات.

وهو استثمار تُنتجه بنية الدولة الموروثة كدولة امتيافية لا تعترف بالفرد المواطن إلا في النصوص الميتة، بل تحيله عمليا إلى انتمائه الجزئي الثقافي والعصبي والشرائحي والجهوي إلخ.

لا وجود لحقوق للأقليات، إذ ببساطة لا وجود لحقوق حصرية لا "للأقليات" ولا "للأكثريات"، أيا كانت مشروعية المصطلحين والمعيار الذي نحددهما بواسطته. عمليا هناك امتيازات تُوزع حسب المعايير التوازنية، أو بعبارة أدق حسب المعايير التزبونية.

والتجارب الحديثة تثبت بمختلفها أنها يؤجج المطالب الثقافية ليس بالدرجة الأولى وعبءاً ما حصريا بهذه الحقوق الجماعية وبالمشكلات المعقدة التي تطرحها، وإنما الفشل في الحصول على الحقوق المواطنة الفردية المستقلة عن الهويات الجزئية، أي أن ما يؤججها في الخلاصة ليس إلا فشل الدولة كوازع عمومي للحقوق والواجبات المشاعة.

- 6 -

سينلوي واللغة والارستقراطية الدينية

جدير بنا أن نستحضر المفارقة التاريخية الملفتة التي مثلتها علاقة المنظومة السنلوية بالأرستقراطيات الدينية القديمة. فبقدر ما نظرت الإدارة الاستعمارية للأرستقراطية الدينية لدى من سمّتهم بـ«العرب البربر» كحليف استراتيجي، ولو مع بعض التحفظات الأساسية، فقد نظرت للأرستقراطية الدينية في الضفة ضدياً كعدو استراتيجي تلزم مواجهته وتدمير مرجعيته.

ما الفرق الجوهرى بين الأرستقراطيتين مادامت المرجعية الإسلامية وثقافتها العاملة مشتركتين حينها بينهما؟

الواقع أن بعض الأدبيات الاستعمارية تلحّ على أن فضاء «السيية» قد أنتج أرستقراطية دينية «مسالمة» غالباً بينما أثمرت ضفة السنغال والغرب الإفريقي لجنوب الصحراء بشكل عام أرستقراطية دينية مسلحة و«ثائرة».

كما تُركز الأدبيات نفسها على أن أغلب حركات المقاومة الغرب افريقية كانت بقيادة الأرستقراطيات الدينية التي أعلنت الجهاد منذ الموجات الاستعمارية الأولى، خلافاً لما كان عليه الأمر في الغرب الصحراوي.

ليس من مهمتنا هنا مناقشة وجهة مثل هذا التحليل التي يتكرّر في بعض الأدبيات الاستعمارية، ولا استنفار النماذج المضادة التي يعرض

لها عادة من لا يتبنون مثل هذا التحليل. ولكن يهمننا انعكاس هذه القراءة الكولونيالية على التوجهات العامة الموروثة عن إدارة سينلوي. فقد نتج عنها أن "سينلوي" قد جعلت من مهات ما وسمته بالإدارة المباشرة إخضاع الأرستقراطيات الدينية في الضفة اليسرى وتدمير بنيتها التعليمية الدينية بنسبة كبيرة.

وبطبيعة الحال فقد تم تنفيذ السياسة السينلوية فيما يتعلق بالإدارة المباشرة بشكل أعمق في محيطها الترابي الأقرب، أي في المكونات غير الناطقة بالعربية كلغة أم في الضفة. وهو ما كان له تأثيره المحوري على الدولة الموريتانية الوليدة بما مثله سينلوي جغرافياً وتاريخياً في مسلسل نشوئها، وبما ضم إلى الدولة من مناطق الإدارة المباشرة في حوض النهر.

وغني عن الإشارة هنا أنه بالمقابل كانت من مهات الإدارة غير المباشرة مُدارة الأرستقراطية الدينية في مناطق هذه الإدارة الأخيرة، أي في حيز الناطقين بالعربية كلغة أم، وإن في مستويات مضبوطة. وبديهي أن هذه السياسات استثناءات معتبرة ومراحل مختلفة. ولكن المنحنى التاريخي العام اتجه وفق هذا المقتضى.

لنتذكر في هذا السياق، عكساً لما يُعتقد غالباً، أن المسار الطويل للحضور الأوربي في شواطئ الغرب الصحراوي، الذي صادفت

بداياته توسّع الانتشار الحساني في المنطقة نفسها، ساعد كثيراً بشكل غير مباشر، وبدون قصدٍ في الأغلب، على تطور دور المحظرة ودور الزوايا الدينية بشكل أعمّ.

ولكن "التوسّع الكولونيالي - في عقود الأخرى - قد خلخل، كما هو معروف، جوانب عدّة، من المحظرة وأرستقراطيتها مادياً واعتبارياً، بعد تراجع الدور التأميني المنوط بسلطتي "الركاب والكتاب". كما تمكّن من خلق رأس مالٍ رمزي سلطوي مرتبطٍ بلغته و"نخبها" المتشكلة ببطء.

غير أنّ هذا المسار المتأخر كان أساساً سياقاً عاماً (مثلاً النتائج الأمنية لبسط النفوذ بعد 1934 إلخ). ولم يكن مرتبطاً بالضرورة بخيارات وقرارات سياسية بالمعنى المباشر للعبارة.

وبالرغم أن الأرسقراطية الدينية الصحراوية ظلت تقاطع إلى حدّ كبير مدارس "حليفها" الكولونيالي فإنّ هذه المقاطعة لم تكن دائماً مناهضة لرغبة الإدارة الاستعمارية. بل كانت غالباً منسجمة معها على أكثر من مستوى. إلا أنّ هذه "المقاطعة" فرضت أحياناً، في مرحلة معينة، على "سينلوي" أن تحاول سلسلة من الإجراءات التوفيقية لمدارة الأرسقراطية "المرکبة الولاء".

وهي الوضعية التي تضافرت في أربعيات القرن الماضي وخمسيناته مع مخاوف الإدارة السنلوية من الانعكاسات المحليّة للوضع الدولي والإقليمي خصوصا أمام بدايات تأثير الوسائط الخبرية وما ماثلها. وهي كذلك الوضعية التي كانت، كما هو معروف، خلف إدماج مستوى ما من تدريس العربية في التعليم النظامي، مستوى ظلّ خلال الحقبة الكولونيلية وفي الأغلب الأعم هامشيا وتقليديا.

- 7 -

اللغة لا تعني اللغة

كان بيان التسعة عشر (Le manifeste des 19) أول تعبير مباشر عن الربط الذي تأسس، لدى نخب الدولة الوليدة، بين المشكلة الثقافية ومشكلة التحاوص الثقافي "العربي". قراءته في سياقه هي وحدها التي تستطيع أن تفسر لنا اليوم كيف أضحى إدراج العربية كمادة إلزامية في التعليم الثانوي العامل المفصوح عنه غالباً بخصوص المأساة الدموية التي عرقتها سنة 1966.

يطرح ذلك تلقائياً السؤال التالي: كيف أضحت تاريخياً قضية لغة التعليم الميدان الذي فيه تُدار كل المعارك المرتبطة بقضية التعايش العرقي والحقوق الثقافية أو ما درجت بعض الحركات السياسية على تسميته بـ "المسألة الوطنية"؟

فمن جوانب عدّة يكاد يتطابق التاريخ السياسي الموريتاني المعاصر مع تاريخ الإصلاحات التربوية والصراع على قضية لغة أو لغات التربية والتكوين.

الإشكالية الثقافية هي بطبيعة الحال الإشكالية المزمّنة والمؤجلة في آن التي ورثتها أغلب الدول مابعد الاستعمارية، ليس من منظور التقسيم الجيوسياسي فقط، بل أيضاً بمقتضى المناخ الخاص الذي تشكلت فيه أغلب نخب "الاستقلالات".

يلزمنا إذاً مرةً أخرى أن نسائل جدياً صراعَ ”النخب“ على الإمساك بأجهزة الدولة الوليدة كما تأسس وساد على أرضية الحقوق الثقافية موازاة ما يُسمى بالاستقلال.

فبقدر ما ظلت الإدارة إبان ”الاستقلال“ إرثاً سنلويًا صرفاً، ظلّ الوضع التربوي أكثر تعقيداً. ظلّ يحمل معه جانبا من المفارقة المؤسّسة يكمن في وجود تعليم محظري راسخ رغم تراجع المستمر منذ بداية القرن العشرين، بينما تشرف عليه أرسنقراطية ”حليفة“ للإدارة الاستعمارية أعلنت مقاطعة المدارس ”النظامية“. أي أنها تكمن في وجود علاقة زبونية ومنتسجة في أن مع التعليم الكولنيالي النظامي وما اقتضاه ذلك السياق من محاولات توفيقية.

ثلاث فئات شكّلت غداة ”الاستقلال“، الخريطة العامة للنخب الوليدة. وقد أدت البنية الكومبرادية إلى أن يكون معيار توزيعها لغويا، خصوصا أنها مكونة أساساً من وحيدى لغة ”التكوين“، وهو ما كان في صلب ما أطلق عليه في الستينات مشكل العربية.

ففي المستوى الأول شكّلت الفئة الأكثر مركزيةً في الإرادة السنلوية من عدد محدودٍ من المنحدرين من الأغلبية الناطقة بالعربية الحسانية أي من منطقة الإدارة غير المباشرة، وهم من المكونين تكويناً متواضعا بالفرنسية والناطقين بالعربية كلغة أم، من دون أن يمتلكوا بهذه الأخيرة، في الأعمّ

الأغلب، تكويننا يُذكر أو تكويننا ”معلناً“. عددهم كان قليلاً بحكم مجموع العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية التي أفرزتُ علاقتهم بالمنظومة السينلوية، ولكن وراثتهم لبلد تمثلُ منطقةُ الإدارة غير المباشرة جَلَّه⁷، مكّنه من احتلال هرم الدولة الوسيطة الموروثة.

ومن جهة ثانية، وكنتيجة منطقية للمسلسل نفسه، فقد ظهرتُ إلى جانب النوع الأول فئة تكنوقراطية وفنية ممن ينحدرون من الضفّة أي من منطقة الإدارة المباشرة التي عرفت بنيتها التعليمية - للأسباب التي ذكرنا - تغييراً هيكلياً معتبراً خلال الفترة الاستعمارية المتأخرة وتأثراً أوسع نسبياً بالمدارس الاستعمارية.

وفي أسفل الهرم السلطوي والإداري يوجد المكتتبون على أساس تتمّعهم بتكوين تقليدي بالعربية وينتمي جُلّهم إلى الأرستقراطيات الدينية وثقافتها التلقينية القديمة.

7 إجدى النقاط المفارقة الأساسية في خيارات الإدارة الإستعمارية تتجلى في الحرص على أن تضم الدولة الناشئة جزء من مكونات منطقة الإدارة المباشرة أي المكونات غير الناطقة بالعربية وفي الوقت نفسه تبرير نشوء الدولة بأحقية سكان الصحراء، أي سكان منطقة الإدارة غير المباشرة، بأن تكون لهم دولة خاصة، وقد ورت الخطاب الرسمي للدولة الموريتانية هذه المفارقة في عدد من تجلياته المعروفة.

وفضلاً عن ذلك ينتمي معظم هؤلاء الأخيرين إلى منطقة الإدارة غير المباشرة، أي أنهم من الناطقين بالعربية كلغة أم، ولكن بعضهم أيضاً ينحدر من الأرستقراطيات الدينية في الضفة.

ورغم النقص الشديد الذي عانته الدولة في بدايات نشوئها في المصادر البشرية واضطرابها بمقتضى ذلك لفتح الباب أمام تشكل هذه الفئة الثالثة، فقد زاد ضعف مواقع الأخيرة - إضافة إلى العوامل غير الذاتية - أنها غالباً وريثة لفترة مقاطعة الأرستقراطية الدينية للمدارس النظامية الكولنيالية وتزامنيا لتراجع المدّ المحظري منذ العقود الأولى للقرن العشرين.

وانضاف إلى ذلك أن عناصر الفئة الثالثة، في بدايات تموقعهم على الأقل، لم يكونوا يتمتعون إلا بتكوينات مهنية شديدة التواضع (كالدورات السريعة المحلية أو في بعض البلدان العربية). وهو ما سهّل انتشار الصور النمطية المناهضة لهم، وأضعف مرحلياً حظوظهم في المساواة المهنية. وهو كذلك ما زاد من حدة المنافسة بينهم وبين الفئتين الأوليين، وضاعف صراع استنفار المرجعيات الثقافية المختلفة والمتضاربة على أساسي التكوين والأصول الاجتماعية الفئوية والثقافية العرقية.

وهو إلى ذلك ما جعل الفئتين الثانية والثالثة تشعران - من منطلقين مختلفين - ومنذ البداية بالتمييز المتصاعد، وبالتعرض لنظرة فوقية، وتحاولان، بمرجعيات متباينة وأحيانا متناقضة، التشكيك في مشروعية الفئة الأولى وسلطتها. وهو أيضا ما سمح بمطابقة كل من الأخيرتين مغالطياً مع مكونة أو مكونات ثقافية "عرقية" محددة.

- 8 -

الاستثناء المدني الناشئ

اندماج الحزب الموريتاني للعمل سنة 1972 في الحراك الذي سيقودُ مع عناصر من الحركة الوطنية الديمقراطية إلى تأسيس حزب الكادحين سنة 1973. وبذلك أخذ مُدُّ تلك الحقبة يثبتُ بشكلٍ دالٍّ تجاوزه النسبي، ولو إلى حين، لتباين الخلفية الاجتماعية الثقافية للأنوية المكونة له. كلا الإطارين مؤلَّفٌ من عناصر شبابية محدودة العدد ولكن الزخم الكادحي أخذ يمنح الميدان قدراتٍ تعبوية ملفتة بمعايير المرحلة. حزب العمل كان قبل اندماجه في الكادحين مؤلفاً حصرياً من عناصر من الضفَّة تكتلتُ حركياً غداة مأساة ست وستين.

كانت تلك الدينامية الإندماجية إحدى ثمرات النشاط المدني والتعبوي الذي تكتفُّ مع أواخر الستينات. فهناك شبهُ إجماع بين الدارسين على أن هزّة الوعي التي أحدثها قتلُ المتظاهرين خلال أحداث الزويرات سنة 1968 كانت أهمُّ مادشّن أولَ دينامية سياسية فاعلة تحترق الاستقطابات الإثنية. بدا أن «دولة جبل الحديد» قد دخلت في مواجهة حدّية نسبياً مع فضاء مدني وُلدَ جدلياً عبْرها وُولدَ في مواجهتها في آن، بدا أن الأهمُّ، إن جاز التعبير من وجهة نظر الدولة الكومبرادورية، أي إنتاج الحديد في «جبله» قد تمَّ «تعطيله. كلُّ الاستياء والإحباط يتمُّ التعبير عنها فجأةً. لم يعد الأمر نزاعاً حول العمال. إنه

إعادة نظر مفاجئة في المجتمع الاستعماري المحدث»⁸ بحسب عبارة الباحث جان لوي بالان المتداولة.

صحيحٌ أن هذا النشاط ظلَّ بشكلٍ من الأشكال انعكاساً للمؤثرات الخارجية لتلك الحقبة، وأن المد اليساري العالمي الذي عرّف منعطفاً جلياً في السنوات التي تلت الاستقلالات وقاد احتجاجات عمالية وطلابية في العالم أجمع سنة 1968 قد خلق أرضية تعبوية يُفترض فيها أن تمنح باسم الأمية حداً أدنى من القدرة على تجاوز الانتهات الماقبل وطنية.

وصحيحٌ كذلك أن المناخ الأيديولوجي في العالم الثالث قد صبَّ حينها في نفس الاتجاه لاسيما بالنظر إلى نوع العلاقة التي ربطت بذلك المناخ أنوية الحركات الشبابية الصاعدة محلياً.

ولنتذكر تمثيلاً لذلك أن المؤثرات الدولية والإقليمية قد قذفت في كثير من البلدان شرائح معتبرة من اليسار القومي، بعد نكسة 1967،

La grève s'étend à la totalité du personnel africain ; la production" 8
est paralysée ; toutes les rancœurs et les frustrations s'expriment soudainement. Ce n'est plus un conflit du travail mais la remise en cause soudaine de la société néocoloniale ». Cf. Jean-Louis Balans, Le développement du pouvoir en Mauritanie, L'université Bordeaux-I, 1980, p. 548.

في صفوف اليسارات الأمية. وهو ما يخول فهم أهم العوامل الخارجية التي مثلت روافد ذلك الزخم.

غير أنه بغض النظر عن المحتوى الأيديولوجي المباشر لتلك المؤثرات فإن الأهم في انعكاسها الموريتاني كان في قنوات مرورها والصيغ التعبوية التي صدرت عنها.

لقد تسربت تلك المؤثرات عبر المدرسة والصحيفة والكتيب والإذاعة والمركز الثقافي والخلية الحركية والإضراب العمالي والمظاهرة الطلابية وما شابهها.

أي أنها مرّت عن طريق الفضاءات المدنية أو شبه المدنية للاندماج الاجتماعي. وبذلك ارتبطت بميزان قوة جديد هش وغير متوازن ولكنه واعد، طرفاه دولة الخارج في علاقتها التدرجية مع المجتمع التقليدي من جهة، ومن الجهة المقابلة فضاء مدني وليد محاصر ومساحته محدودة ولكنها تتوسع جدليا عبر صراعها مع وداخل مؤسسات دولة الخارج بأجهزتها الناشئة.

والمحصلة الأهم هي ظهور واحتدام نشاط تعبوي يحمل في انعكاساته ونتائجه - رغم مرحليته - مضمونا مواطنيا مترعرا بغض النظر عن المنطلقات الأيديولوجية الحصرية لنشاطه وفاعليه.

لم تختف بطبيعة الحال الهويات الجزئية ولا محتواها العظامي الذي يتخفى أحيانا كثيرة بشكل مفارقي خلف الوحدة الفوق وطنية أو - بصيغة أدق - الفوق قطرية، ولكنّ الدينامية المدنية خلقت مساحة إضافية تسمح بحدّ أدنى من التعدد داخل فضاء موحد أو شبه موحد من منطلق التشارك المواطني.

كانت تغييرات أواسط السبعينات مرحلة مترعة بالممكنات. وكان الظرف بعموم حيثياته (يشار عادةً في هذا السياق إلى الإجراءات الحكومية المعروفة مثلّ مراجعة اتفاقيات التعاون وإصدار الأوقية سنة 1972 والتأميم الرمزي لميفيرما سنة 1974) قابلاً لمنح الدولة دلالة جديدة مغايرة لما عنيته مَهدياً.

ولكنّ منحى سلبياً مناقضاً لدينامية توسيع الفضاء المدني سيكشف شيئاً فشيئاً بعد اندلاع حرب الصحراء سنة 1975، مع تزايد انعكاساتها التي قضت تدريجياً على جوانب كثيرة من تجليات الهامش المدني حتى قبل اللحظة الثخينة التي حملها العاشر من يوليو.

- 9 -

«من الكتاب إلى الركاب»

لم يعن العاشر من يوليو فقط أن إحدى مؤسسات الدولة الموروثة عن سينلوي قد استولت على الدولة والتهمت بقية المؤسسات، بل عني كذلك أن آخر المؤسسات تشكلا وظهورا هي التي قد ارتهنت لها المؤسسات الأخرى.

وهو ما أكد من جهة - وزاد تأكيدا مع الزمن - هشاشة المؤسسات الأولى التي لم تكن قادرة على أن تخلق توازنا بين مكونات الدولة الموروثة وارتهنت لمؤسسة لا يزيد حينها عمرها الحقيقي عن سنوات حرب الصحراء الثلاث.

وهو، من جهة ثانية، ما أثبت أن النشاط المدني أو شبه المدني الذي بدأ يدشن، بنسبة ما، مسلسل الاعتراف الاجتماعي والسياسي به أو اسط السبعينات والذي كان يفترض فيه أن يمثل طرفا فاعلا في مواجهة السلطة السياسية، المدنية ثم العسكرية، لم يصل النضج الكافي لعدة أسباب وعوامل ذاتية وسياقية أبرزها تحديدا حرب الصحراء التي شلته في لحظاته المؤسسة.

لنتذكر هنا أنه كان من حظ الدولة الموروثة عن سينلوي أنها عكسا لأغلب الدول المابعد استعمارية لم ترث مؤسسة عسكرية منظمة قادرة على هزّ توازنها الهشّ في ساعات ترعرعها الأولى. ولكنه حظّ قضت عليه فجأة مغامرة حرب الصحراء.

وبذلك مثلت الحرب، بين أشياء أخرى، حرباً على الدينامية المدنية الوليدة.

وهو ما عني انسداداً في الأفق السياسي قاد في بعض جوانبه مكونات معينة في المجتمع السياسي إلى إظهار رغبة ما في التخندق في أطر مرتبطة بانتماؤها الثقافية الخاصة. وقد تجلّى ذلك مثلاً عشية العاشر من يوليو في ارتداد مجموعات عديدة إلى مرجعيات هوياتها الجزئية بشكل صريح أو ضمني. كما تجلّى في نفس الفترة - أواخر السبعينات - في تكثّل عدد من النشطاء في جمعيات ثقافية تدافع سياسياً عن الخصوصيات الثقافية والفئوية أي عن الهويات الجزئية لأصحابها.

من هنا نفهم دلالة الفاعلية الواعدة التي عرفتها أواسط السبعينات ونفهم محورية الصدمة التي مُنيت بها المواطنة المترعرة مع اندلاع الحرب.

لم تكن الدولة الهزيلة الموروثة لتتحمل حرباً وتُنشئ مؤسسة عسكرية تدخل في منافسة قاتلة مع مؤسسات الدولة الأخرى كمؤسسات هشة لم تتجسّد بعد بالحد الأدنى.

المفاهيم الحديثة للهوية أخذت تعاد ترجمتها وصياغتها كانتماوات فئوية وعرقية إلخ. وبذلك كان العاشر من يوليو الهزة الأولى التي

أفضت إليها سنوات الحرب بينما كانت الأزمة العرقية التربوية لسنة
تسع وسبعين الهزة الثانية التي أثمرها نفس المسلسل.
فشلت الدولة إذافي أن تمنح هوية سياسية جامعة تتجاوز الانتماءات
الجزئية بينما عملت السلطة، إراديا أو لا إراديا، عبر الحرب على شل
النشاط المدني الذي مثلَ وعداً مترعراً بفاعلية مواطنة أو ذات
مضمون مواطني يتجاوز نسبيا المستويات الفئوية والعرقية.
وبذلك أجمت السلطة بل الدولة أزمة الانتماء وأوصلتها إلى حالة
شبه الانفجار المستديم.

فقد عيّنت مأساة ست وستين تكريس الفئات الثلاثة التي برزت
تراتبيا غداة ما يسمى بالاستقلال بالرغم من أن الحدود الفاصلة بين
هذه الفئات ظلت، ولو إلى حين، شبه مبهمه وقابلة للتجاوز وللتشكل
وفق معايير جديدة. فقد لا تتمايز وتتصارع عموما وتتداخل وتحالف
استثناء وفق المنحى الثلاثي الذي أشرنا إليه إلا من منظور المشكلة
الثقافية ومن زاوية ربطها بإشكال التعايش وربط الأخير مفردات
ومساراً بمفردات ومسار المؤسسة التربوية، أي بالتموقع والدولتي.
ولكن تشكلت مؤسسة عسكرية بفعل اندلاع حرب الصحراء
وظهور ألغاركية عسكرية غداة العاشر من يوليو قد شحنا التقسيم
الثلاثي بمعان إضافية أكثر صلابة وثخونة.

الوجاهة الإجرائية للتقسيم الثلاثي كانت قبل مرتبطةً، على الأقل في المستوى المباشر، بالمحتوى الخاص بالصراع حول المشكلة الثقافية. ولكن التوظيف الشرس الذي تعرضت له الأخيرة منذ استيلاء الألفاركية العسكرية على السلطة واستغراق هذا التوظيف لأغلب اللحظات التخينة في التاريخ السياسي الموريتاني المعاصر أعطي في المحصلة للصراع النخبوي الذي توكأ على المشكلة الثقافية حمولة دلالية أكثر اتساعاً وحساسية.

وفوق ذلك فإن وجاهتها لم تزد مع الزمن إلا ترسخاً أمام ارتهان الدولة لما يمكن أن نسميه ”ببرزخ فترة آخر“ يلتهم الزمن أو يوقف حراكه، أي ارتهانها للحظتها المؤسسة ولطبقتها الوريثة بشكل ما زال يوهم بجمود الحركية الاجتماعية وما انفك بعد ستة عقود يعيد طرح أسئلة البداية بنفس المفردات بل بإلحاح أكثر وبشحن أعنف.

-10-

سلاح الخارج وسلاح القبيلة

تُمثِّلُ المؤسسة العسكرية في صيغتها التي استولت على السلطة سنة 78 صورةً كاريكاتيريةً مُركَّزةً للطبقة الكومبرادورية. فقد مثَّلت في مهبطها - رغم وجود عناصر ذات تكوين متميز في صفوفها - نواةً هامشيةً تكونت بمعزلٍ عن الحركية المدنية الوليدة حيث لم تستطع في بداياتها أن تستقطب الشباب ونشطاء الفضاء المدني الوليد إلا في مستويات هامشية.

مثَّلتُ إذاً حربُ الصحراء منعطفها المحوري إن لم تكن مثَّلتُ بمعنى ما إعلاناً عن ميلادها الفعلي. فانتقلت في ظرف السنوات الثلاث من نواة هامشية إلى مؤسسةٍ ظلَّت تتضخَّم وتستولي على جلِّ اهتمام النظام إلى أن انقلبت واستولت عليه.

وكان استيلاؤها على النظام كما رأينا سابقاً استيلاءً على الدولة ومؤسساتها بكاملها، أي أنه كان استيلاءً على النظام - الدولة. كان استتباعاً لمختلف مؤسسات الدولة الأخرى.

والمؤسسة العسكرية من حيث هي عسكرية كما من حيث نسقها وبنيتها الحديثان المستوردان تبدو الأكثر تنظيمياً وحادثة في الشكل. ولكنها من حيث المضمون هي تزامنيا المؤسسة الأكثر انغراساً في الانتهات التقليدية وعداء للفضاء المدني الوليد.

لا يتعلق الأمر بضرورة بأسباب إيديولوجية أو بقناعات واعية لعناصرها القيادية أو النافذة بمستوى أو بآخر ولكنه يتعلق أساساً بأسباب بنيوية شمولية. فالمؤسسة العسكرية في صورتها التي استولت على السلطة في العاشر من يوليو هي تكريسٌ لمسلسل متضارب مع ترعرع الفضاء المدني، حيث تركزُ «مشروعيتها» على ثنائية الشكل الخارجي والمحتوي التقليدي «الزومبي» كـنقيضٍ كليٍّ لمنح التمدين محتوي مدنياً.

ففضلاً عن أنها عرفت وجودها المؤسسي الأولي متأخرةً نسبياً عن المؤسسة التربوية، فإنها تنامت أساساً كنتيجة لمغامرة حرب الصحراء. ومع ذلك ظهرت مفارقيا الأكثر وفاءً للأرث السينلوي إذ أنها تكشفَت التعبير الأكثر حدية عن التدجين المزدوج الذي طرفاه الخارج والماضي أو الدولة الفوقية والمجتمع التقليدي. الشكل المستورد والمحتوي الماضي المتروهل يأخذان الصيغة الأكثر تعبيراً في استيلاء «اللجنة» (لجنة «الإنقاذ»، ولجنة «الخلاص») على السلطة.

ومن هنا أخذت الانقلابات التالية المعلنة أو الصامتة دلالتها فيما يتجاوز كونها صراعاً داخل نفس المجموعة المحدودة العدد. كانت في أغلب مستوياتها تعبيراً عن صراع المرجعيات والانتماءات الماقبل وطنية نصف المنطوقة أو المعبر عنها جزئياً بأشكال تواصلٍ لا رسمية بدت

حينها هي الأكثر تداولا والأكثر فاعلية أمام التحولات والتشكلات الاجتماعية المحايثة.

لتذكرُ هنا عاملين مساعدين كانت لهما فاعلية بديهية. أولهما أن الفترة التي عرفت اندلاعَ حرب الصحراء شهدت ظاهرةً لم تكن لتقل أهمية عن الحرب وهي ظاهرة التقرّي أو التمدين الطفروي بفعل موجتي الجفاف والتصحر.

وهو ما جعل الدينامية المدنية تتعرّض أمام الدينامية المدينية. فطاقة استيعاب فضاء مدني مترعرع مبني على أنوية مدينية مصطنعة ووليدة كانت أضعف من أن تتحمّل انقلابا سكانيا بهذا المستوى.

وبالتالي فإن النزوح المتسارع كما عرفته أواخر السبعينات كان انتصارا للريف والبادية أكثر مما كان انتصارا للمدينة. فسرعة التمدين ساعدت في تعطيل الدينامية المدنية وفي تكريس تجمعات سكانية «نيوبدوية».

أو لنقل بتعبير أوضح إن سرعة التمدين أجهضت ولادة المدن. المدينة هي التي أصبحت ريفا جديدا أو بادية مستحدثة. فربما كان من شأن الانتقال التدريجي أن يسمح بتنام ما للروح المدنية في التجمعات السكانية الناشئة على غير نموذج. لم يتمّ انتقال تدريجي وإنما حدث تحوّل فجائي طفروي فرض جزئيا معايير المجتمع التقليدي داخل مدينة لم «تتمدّن» بعد. لم يقض كليا على الهامش المدني ولكنه زاحمه

جديا. وهو ما منح ثنائية التدجين المزدوج دفعا إضافيا من حيث عني التحول الكمي تحولا كينيا.

لنتذكر هنا تمثيلا على حجم الظاهرة لا حصرا لها أنه أمام عجز سلطات «الاستقلال» في أوائل مسيرتهم عن تحفيز السكان على التمدين أو التقري في العاصمة نواكشوط فإن الاستشرافات الإحصائية التي وضع الديمغرافيون بداية الستينات كانت تتوقع أن يناهز سكان العاصمة مائة ألف ساكن سنة 1980 وهو الرقم الذي انكشف بعد الطفرة السبعينية أنه لم يمثل إلا أقل من خمس الحجم الذي وصله سكان نواكشوط نفس السنة.

إلى ذلك فإن طفرة التمدين التي رمت بآلاف العائلات المعدمة في المدينة قد دفعت نسبة مرتفعة من ذويهم إلى الانخراط في المؤسسة العسكرية التي عرفت حركة تجنيد واسعة طيلة سنوات الحرب. وبالتالي فإن هؤلاء لم يعرفوا الفضاء الخاص بالمدينة إلا عرضا. فقد كان تمدينهم مرادفا لتجنيدهم دون أن يمرّوا بمرحلة وسيطة. وكان ذلك مما زاد تكريس انغراس المؤسسة العسكرية في المجتمع التقليدي. أما العامل الثاني فيتمثل في أن المؤسسة العسكرية حين استولت على السلطة لم تكن قد كسبت مشروعية «وطنية» كالمؤسسة التربوية التي وُلدت جدليا مع الدولة وكونت نخبتها الأولى.

فلم تمنح سنوات الحرب الثلاث المؤسسة العسكرية أي مستوى من المشروعية كالذي كانت ستكسبه لو أنه قُدِّر لها مثلاً تحقيقُ انتصارات ما أو لو كانت تمكّنتُ بشكلٍ لافت من استبقاء تيرس الغربية أو بعض أجزائها.

ومن ثم كانت المرجعيات التقليدية المستنفرة ضمناً أو بشكل صريح مرتكزا معوضاً رئيساً. عني ذلك في الخلاصة أن سلاح الجيش كما تأسس وساد رمزياً سلاحان، سلاح الخارج وسلاح القبيلة. وبه مادياً ورمزياً يتصارع الخارج مع الخارج والقبيلة مع القبيلة، وبه يتحالف أو يتقارب الخارج مع القبيلة، عبر نفس المجموعة (اللجنة / اللجان) أو في ظلها، على الصعيدين المادي والرمزي، وبطرق شبه متخفية غالباً وجدّ مكشوفة أحياناً.

ليس غريباً إذاً أن يُظهِرَ ويُضْمَرَ أغلبُ عناصر السلطة العسكرية المنبثقة عن العاشر من يوليو وتداعياته اللاحقة عداءً شديداً ومترسّخاً لكل التشكيلات السياسية والنقابية وغيرها من أنوية الفضاء المدني الوليد⁹.

9 من المهمّ أن نلاحظ هنا أنّ الفئات العريضة التي تكون الآن المؤسسة العسكرية لا تشبه بدهاءة، إلا جزئياً، الفئات التي كانت تكوّن هذه المؤسسة عشية العاشر من يوليو. فالطموحات التي دفعت كثيراً من فئات الشباب المتعلم إلى الالتحاق بالمؤسسة العسكرية، منذ بدايات الثمانينات، تختلف جوهرياً عن دوافع بعض من

كما أنه ليس غريبا في نفس السياق أن يأخذ صراع الفئات الثلاث، الموروثة كما رأينا عن فترة نشوء الدولة، منحى جديدا تكونُ صحبته الأولى المؤسسة التربوية والفاعليات المدنية المرتبطة بها.

عرفوا المدرسة الاستعمارية قبل أن يلتحقوا بجيش ما كان مقدر له أن يأخذ حجما مهما في الحياة العامة، ولم يولد فعليا إلا مع حرب الصحراء التي أعطت لضباطه النفوذ الذي مكنهم من الإطاحة بالمرحوم المختار ولد داداه. ومن هنا فأغلب الانقلابات التالية الناجحة والفاشلة معا التي عنيتها العاشر من يوليو وتداعياته لم تكن إلا تصفية حسابات بين أفراد المجموعة نفسها التي أطاحت بالنظام «المدني». وبعبارة أخرى، فإن كل تلك الانقلابات القصيرة لم تكن إلا استمرارا بصيغة أو بأخرى للعاشر من يوليو. بينما مثلت محطات كالثامن من يونيو ومحاولات تقوم بها الأجيال التي التحقت بالمؤسسة العسكرية بعد العاشر من يوليو أي محاولات دالة من خارج القصر أو على هامش حلقات القصر.

-11-

المدرسة المستحيلة

سيبقى مع العاشر من يوليو الصراعُ الزبوني الامتيازي المؤسس على الهويات الجزئية الزومبية حاضرا داخل المؤسسة التربوية. بل وسيأجج في مستويات معينة.

ولكن غاية هذا الصراع الأساسية لن تتوقف عند المؤسسة التربوية إلا كمحطة تكوينية إذ ستتجهُ شيئا فشيئا إلى المؤسسة العسكرية بصفتها المؤسسة المؤهلة مستقبلا لإنتاج وإعادة إنتاج الفئات الحاكمة.

هل سيسمح ذلك بطرح السؤال التربوي من منظور الاعتبار التربوية بما هي كذلك وبشكل مستقل عن رغبات الصراع التحاصصي وصيغ الإملاءات السياسية الأيديولوجية الصادرة عنها أو المرتبطة بها؟ هل ستحتل الأهداف التنموية والحيثيات الفنية المستقلة عن الانتماءات الجزئية حيزا ينافسُ المضمّر والمعلن الامتيازات التحاصصي؟

الواقع أن العكس هو الصحيح، فقد صارت المؤسسة التربوية الميدان الذي تستسهله الألفاركية العسكرية الصاعدة والذي تتعمد أن تحيل إليه المشكلات الاجتماعية المزمّنة بل والذي تصدر إليه المشكلات الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

فلم يكن للاستقطاب اللغوي الثقافي الذي ارتسمت ملامحه من جديد في أواخر السبعينات إلا أن يتضاعف مفعوله في ظل السلطة

العسكرية. وهو ما ظهر بشكل مباشر في أزمة تسع وسبعين وفي النشاط المدني - الطلابي والعمالي - لأوائل الثمانينات.

ولم تكن الهوامش المدنية أمام ذلك الكمّ من الهزات والصدمات المتلاحقة قادرة على مقاومة فاعلة للاستقطاب الاجتماعي والثقافي اللغوي، أي أنها لم تكن قادرة على مقاومته بحدّ أدنى من الاندماج المواطني أيا كانت أهمية بعض المحاولات المعروفة (التحالفات النقابية والحركة إلخ..).

ولم يعد فقط من البديهي أن الدولة ومؤسساتها لا تمثّل إطارا اندماجيا بل إطارا تفكيكيا، بل بدت أيضا أطر الاندماج المدني المحدودة عاجزة عن مقاومة انعكاسات الاستقطاب الثنائي داخل فضاءاتها الخاصة أمام مأسسة الشرخ التربوي أي أمام ما عرف بثنائية الشعب كثنائية اعتبرت لغوية «إثنية». في هذا السياق تتحوّل عناصر كثيرة أخرى يُفترض نظريا حيادها النسبي إلى عوامل استقطاب إضافية. وفي هذا السياق كذلك لم يكن للعدد المتزايد من العائدين المتخرجين من الخارج هامش اندماج مدني محلي يذكر غير الفضاءات المستقطبة ثنائيا. لم يكن لهم إلا أن يُغذّوا - بشكل لاشعوري ولا إرادي غالبا - ظاهرة الاستقطاب المتصاعد.

وانضاف إلى ذلك الدور المتعاظم حينها للمراكز الثقافية العربية والأجنبية كفضاءات انخراط اجتماعي يرتبط فيها وبها تلقائيا التواصل

الاجتماعي بالانتماء الثقافي اللغوي ويأخذ فيها وبها الانتفاء الثقافي محتوى سياسيا صريحا ومباشرا.

ظلت إذاً حالة الاستقطاب الثنائي ثقافيا واجتماعيا في تفاقم وظلت قابليةً توظيفها السياسي في ازدياد. لاسيما في ظل تخوف الأغلاركية العسكرية من اختراق المدامك العليا للجيش من قبل الحركات السياسية التي أخذت تتنافس جدّيا على دفع أكبر عدد من عناصرها إلى صفوف المؤسسة العسكرية. هكذا سمح هذا الاستقطاب الثنائي بانطلاق المسلسل التراجمي الثماني الذي وصل - في ظل العوامل الأخرى المتضافرة المعروفة - ذروته مع مأساة تسع وثمانين بمختلف أبعادها الفاجعة.

بالرغم من التراجع أو آخر التسعينات عن ثنائية الشعب في المؤسسة التربوية فلم يتم بعد التفكير جديا في تجاوزها العملي وتجاوز انعكاساتها الماثلة ولا في سبل مواجهة الخلفية الثقافية والاجتماعية والسياسية المعقدة التي تحايتها وتؤثرها.

يقف خلف ذلك، عودا على بدء، سؤالٌ بسيط ومركزي: ماهي الغاية أو الغايات من المؤسسة التربوية؟ هل وُضعت لها يوما ما أهداف محددة يمكن البحث عن وسائل ومناهج وطرق وتقنيات كفيلة بتحقيقها؟

يبدو الشك جائزا في وجود أي أهداف محددة للمؤسسة التربوية كما لأي مؤسسة في ظل دولة فوقية مبنية، بشكل مستقل عن أي غاية أو خطة مرسومة، على إعادة إنتاج الأشكال السنلوية الموروثة.

الدولة الموروثة كما رأينا من قبل هي دولة الأشكال المستوردة. هي «الدولة الوسيطة» أو الدولة «الكونتوار» التي تكاد أن تتمحّض كدولة أشكال. مؤسسات الدولة أشكالٌ خارجية و«رسم على المنوال». فعدّدٌ من الإدارات الموجودة مثلا إدارات وُضعت بكادرها البشري ووسائلها على غرار ما تتمتع به الدولة الخارجية أو «الدولة النموذج» دون أن تُحدّد لها غاية محلّية معلومة ودون أن تكون تلبية لحاجة ملموسة. والاستجابة للحاجة الواقعية إن تمّت جزئيا في حالات معينة فهي أمر عرضي واعتباطي في كثير من الأحيان.

ظلت هناك رغم ذلك استثناءات مهمة بحسب المهام ومستوى مسؤولية هذا الفاعل الفردي والاعتباري أو ذاك ولكنها ما انفكت في الغالب استثناءات. وهو ما خلق بالنسبة لما نحن بصدد الحديث عنه بنيات تربوية في سياق مؤسسي عام يتميز بالهشاشة الموغلة ولا يتمتع بالحد الأدنى من القدرة على دمج «الأرخييل» التربوي وجزره المتناثرة المعزولة عن بعضها البعض في واقع منسجم ذي غايات عمومية محدّة ومسوّغة.

ويكفي كمثال على ذلك أن نرى إلى أي درجة وصلت عشوائية التكوين وانفصال الأخير في كثير من الحالات المعروفة عن أي حاجة محلية منظورة. ويكفي كمثال عليه ألا تجد أجزاء كبيرة من البرامج مبررا لها سوى أنها مستنسخة عن كتب «الدولة النموذج» وبرامجها.

ويكفي كذلك كمثال عليه وعلى إشكاليات استنساخ «النموذج» أن الثقافة النظرية التي يمنحها التعليم العام الابتدائي والثانوي تظل على أهميتها منفصلة عن الحياة اليومية ولا تمنح «مفاتيح» لاقتحام الحياة العملية أو أي تأهيل مهني أو خبرة ممارسة فاعلة.

وهي بذلك تلعب دور تشيطياوتبخيسيا تجاه التربية كقيمة بالنسبة للمنحدرين من فئات واسعة كانت في الماضي مستثناة من فضاء الكتابة - القراءة.

لكي نستحضر مفعول هذا المعطى وخطره لنا أن نتذكر أنه منذ تراجعت قدرة الوظيفة العمومية وإرادتها في التوظيف بدأ التعليم يفقد «مبرره-بريقه»، بالنسبة لفئات واسعة، كمصدر امتياز اقتصادي اجتماعي. ولم تعد إذا المؤسسة التربوية تملك عامل الجذب الأساسي كقوة دفع للصعود الاجتماعي وللخروج من البؤس الذي أنتجه التقري الطفروي العشوائي. ولم تعد من باب أولى المؤسسة التربوية هي التي

تُنتج بشكل مباشر النخبة الحاكمة. إنها في أحسن الحالات معبرٌ هسّ إلى المؤسسة العسكرية.

لم يبلغ ذلك طبعاً التمدد الأفقي للت مدرس ولكنه هزّ جذرياً تموقعه الاجتماعي السياسي. وأضعف خصوصاً القيم الرمزية المرتبطة به. ولم تزد هذه القيم إلا تراجعاً. وهو ما مثل أحد مكونات أزمة أخلاقية ونفسية شاملة ما تزال في عنفوانها ولم تسلم من انعكاساتها العميقة أي من فئات المجتمع.

من هنا تظهر بعض ملامح اللامنطوق. فمن جهة يساعد حجب السؤال عن أهداف وغايات المؤسسة التربوية ككل في التمكين لغلبة الطرح الزبوني بخلفيته التحاصصية. ومن جهة ثانية يُسهل مثل هذا الطرح الإبقاء على الميدان التربوي كنطاق أمثل إليه تُطرد وتُصدّر المشكلات المستعصية ليصبح النقاش بخصوص المؤسسة التربوية نقاشاً حول كل المشكلات والحيثيات والمسائل باستثناء المسألة التربوية بالمعنى الحصري تحديداً.

-12-

السياسة المؤجلة

كان سؤال الاستراتيجية طبعاً هو السؤال المركزي الذي واجه المعارضة الحزبية منذ بداية التسعينيات، أي منذ تشكيلها مع الإعلان عن المسلسل السياسي الذي قررتُ مكوناتها توظيفَ هامش حريته المفترضة.

تمثّلت المشكلة منذ البداية في البدائل والخيارات التي تستطيع المعارضة الحزبية اللجوء إليها حين لا يحترم النظام القواعد التي صاغها. وقد أظهرت مقاطعة الانتخابات التشريعية لسنة 92 الدرجة التي بلغها، منذ بدايات المسلسل الاقتراعي، الجدل حول هذه النقطة. غير أنّ السياق الدولي التسعيني الذي ميّزه انتشارُ الدعوات الحقوقية (وهي الظاهرة التي طبعتُ عالمياً الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب الباردة وهجمات الحادي عشر من سبتمبر) قد سمحَ بربط التعبئة الداخلية بالإدانة الحقوقية لجرائم نظام ولد الطائع، على الصعيد الخارجي. وإذا كانت قدرة نظام العقيد ولد الطائع على ابتكار إجابات على أوضاع لم يتوقعها ضعيفة فإنه لعبَ ورقة «المبادرة» وأبقى المعارضة الحزبية في مجمل الأحيان في مستوى ردّات الفعل.

ولما كانت مبادرات النظام تُختصر في دفع من حالات الاعتقال والمصادرة وحلّ الأحزاب، أي في حالات حقوقية، فإن مكونات

المعارضة الحزبية وحتى غير الحزبية وجدت نفسها تدريجياً تحصر نشاطها على الأرضية الحقوقية داخليا وخارجيا. و زاد ذلك تكريسا شعوراً مبرراً بأن الانقسامات التي عرفتها أحزاب المعارضة ناتجة في جزء منها عن إثارة القضايا السياسية التي هي بطبيعتها خلافية، وبأن المساحة الحوارية الموجودة في ظل نظام قسري لا يمكن أن تكفل توافر الهوامش اللازمة لفتح الملفات السياسية إيجابيا. بل إن إثارة قضايا مركزية، كالتعايش والمشكلة التربوية ومشكلة التبعية الشرائحية ومشكلة العدالة الاجتماعية، سُنستغلّ حتما لضرب بعض المعارضة الحزبية ببعض.

ولم يكن ذلك الشعور - في مستوياته المصرّح بها والمسكوت عنها معاً - بعيداً عن الواقع، ولكن الامتناع المتفاهم حينها عن طرح هذه القضايا الرئيسية طرحاً سياسياً، حوّل شيئاً فشيئاً العمل السياسي بما هو كذلك إلى عمل حقوقي.

فبقدر ما يتقلص الهامش الديمقراطي وتزداد الانتهاكات وتقلُّ البدائل المتوفرة، تجبُّ الحركات السياسية في العمل الحقوقي ملجأً وفضاءً مشتركاً نادراً.

النظرة الحقوقية لها أهميتها ولكنها لا يمكن طبعاً أن تحلَّ محلَّ طرح القضايا السياسية التي لا تمثلُ المشكلات الحقوقية غالباً إلا بعض

انعكاساتها؛ ولم يكن خصوصاً بإمكانها أن تغني عن إيجاد رؤية سياسية وخطّة استراتيجية للتعامل مع النظام الحاكم فيما يتجاوز الإدانة وردود الأفعال المرتبطة بالانتهاكات المزمّنة.

ولكن ذلك الركون إلى الخطاب الحقوقي قد خفّف مستويات معينة من حالة التفرّع الثنائي العرقي. كما سمح لنواة المجتمع «المدني»، رغم تواضعها واختراق بعض فئاتها سياسياً وأمنياً واجتماعياً لاسيما عبر دينامية الزبونية «الزومبية»، أن تلعب دوراً فاعلاً أحياناً خصوصاً مكوناتها التي تتمتع باستقلال مادي نسبي وبتقاليد تضامنية معتبرة. وهو ما يصدق مثلاً بمستوى أو آخر على عدّة روابط عمالية ومهنية وطلابية. كما أخذ منذ بداية التسعينات يصدّق بنسب متفاوتة على جزء من الصحافة غير الحكومية الوليدة.

من جهة أولى لا يمكن نكران ما حقّقه هذا النشاط الحقوقي لصالح ملفات محدّدة وحالات معينة كثيرة. ومن جهة ثانية ينبغي الاعتراف، في الوقت نفسه، بأن النشاط السياسي في أغلب جوانبه، اتّكأ على الحقوقية، وتراجع عن أغلب فضاءاته الخاصة، بما ساعد على إبعاده نسبياً عن الحركية الصامتة للمجتمع، تلك الحركية التي عرفت، يوماً ما، التنظيمات السرية الما قبل حزبية كيف تنفذ إليها وكيف تفعلها بنسبة معتبرة.

ويمكن التأريخ بأحداث يناير 1995 كبدية لافته لهذا المسلسل الانفصالي، فكما أن المعارضة الحزبية لم تكن خلف تلك الاحتجاجات النارية فإنها أيضا لم تنجح في تبنيها ولا في تطيرها واستثمارها. وتقف -تبعاً لذلك- خلف هذا المسلسل مفارقة رئيسة: فالمعارضة كانت وظلت حينها مضطرة ألا تقبل، علناً، إلا بالأساليب التي يشرعها لها نظام غير معني كثيراً بما يشرع. ولم يكن لمفارقة المعارضة الملزمة بقانون تصوغه سلطة لا تؤمن به إلا أن تنجّب مناخاً تظل فيه المعارضة أسيرة ردة الفعل.

ولما كانت مبادرات النظام موسومة أساساً بهذه القسرية العضوية، فقد غلب الطابع الحقوقي للمعارضة على الطابع السياسي، ودفع الأفق السياسي إلى الإنسداد. أو بمعنى أدق ألغى قدرة المعارضة الحزبية على اتخاذ أي مبادرة سياسية، مما مهد لأحداث الثامن يونيو.

-13-

من الحركات السرية إلى الحزب

مثّل التخوفُ من طرح الملفات السياسية الذي حَشَرَ شيئاً فشيئاً تشكيلات المعارضة في الزاوية الحقوقية أحد انعكاسات التجربة التي عرفتْها المعارضة الحزبية عادة الاقتراع الرئاسي لسنة 1992. إنها تجربة التفكك المزدوج: من جهة أخذ يظهرُ بشكلٍ لافت تراجع حراكِ فئاتٍ كثيرة محسوبة على المعارضة الحزبية بعد تراجع حظوظِ سلطة الضدِّ في الوصول إلى السلطة.

وهو ضعف في النفس لا تفسره الجوانب الشخصية ولا هشاشة القناعات الأخلاقية والسياسية الفردية إلا إذا وُضعت في إطارها العام، أي في إطار ضعف الانغراس الاجتماعي لهذه القناعات من جهة وضعف البنى التحتية القادرة على ضمان استقلالٍ مادي ولوجستي ولو في الحدود الدنيا عن السلطة الحاكمة.

فالسُّلطة تحتكر الدولة وبالتالي تحتكر الربيع العام. أما الربيع الخاص ففي معظم الحالات لا وجود له بما هو خاص وإنما هو ربيع عام مخصوص. إنه الامتياز الذي تمنّحه الدولة - السلطة.

يجدرُ بنا هنا التذكيرُ بأنه منذ ظهور الدولة إلى الآن، فإنَّ معظم - إن لم يكن كلّ - الثروات الفعلية والممكنة، كبيرة كانت أو متوسطة، هي ثروات ريعية حقّقها ذووها عبر مؤسسات الدولة، أو بواسطتها، أو بتواطؤ صريح أو ضمني مع أصحاب الحكم، أو من خلال تسهيلاتهم

المباشرة وغير المباشرة. وكانت وما تزال علاقة رجل الأعمال بالنظام هي أهم ما يحدد إمكانية ازدهار أعماله أو حتمية إفلاسه التام. وغني عن القول إن طرق احتكار الربيع وطرق خصوصته، في دولة الربيع المحدود، تضمن في كثير من الحالات تكسير المقاومة تصاعديا واختزال الهوامش التي يتحرك فيها المعارض في المستوى الذي تراه السلطة منسجما مع إشارات الضوء الأحمر التي تعايرها وتخضعها لموازينها الخاصة ولما تراه منسجما مع محتوى الرسائل الضمنية أو الصريحة التي تعتقد أن عليها أن تبعث إلى الداخل والخارج. صارت المقاومة السياسية مرتبطة إذا بالنسبة للكثيرين بالقدرة على المقاومة الاقتصادية في بلد لا يدين فيه فقط، كما رأينا، معظم رأس المال الخاص لرأس المال العام بل أصبح فيه "السلطان تاجرا" بالتعبير الخلدوني أي أصبح أو كاد أن يصبح فيه أصحاب السلطة هم عينيا أصحاب رؤوس الأموال أيا يكن توظيف الأخيرة. إلى ذلك، عرفت المعارضة ظاهرة إضافية محايثة لارتباط الثروات الشخصية بالمصدر الدولي للربيع العام: فالقادرون على توفير حد أدنى من الأدوات اللوجستية التي يتطلبها النشاط السياسي هم، فضلا عن أن عددهم محدود، منحدرون غالبا بشكل أو آخر من داخل الأنظمة المتعاقبة على الحكم.

ويكفي لاستحضار هذا المعطى أن نتذكر أنّ أغلب الذين أسسوا أحزاب المعارضة أو ترأسوها في التسعينات هم من المنحدرين من الفئات التي تعاقبت على السلطة.

ولم يكن للمعارضة أو المعارضات الحزبية المتشكّلة داخل هوامش الخيارات المتاحة حينها بديل واضح عن القبول بواجهات مؤقتة - دائمة، يتطور القبول بها أو تقبلها تبريرياً مع الزمن من مستوى "الخيار المتاح" إلى مستوى "الخيار المشروع". وشيئاً فشيئاً يصبح الحزب رئيس الحزب وتصبح المنظمة رئيس المنظمة.

فيتمّ الانتقال من حكم الواقع إلى حكم القيمة عبر تطور - تطوير متدرّج للخطاب التبريري تنصّاعاً من خلاله وفي أفقه معايير مُفترضة للقبول السياسي والاجتماعي والدولي إلخ.

إنها حالة الاستقطاب التدرجيني المُشخصن التي أسّس لها تشكّل الخريطة وفق معايير النفوذ المادي الاجتماعي اللاسياسي التي أنتجتها الأنظمة المتعاقبة وكرّسها النظام القائم حينها، أي النظام الذي ما زال قائماً.

تشكّلت خريطة المعارضة السياسية في التسعينات إذًا في هامش يصوغ النظام القائم محدداته القانونية والمادية ويرسم حدود ارتهانه للموروثين الرسمي و«التقليدي»، بما في ذلك ارتهانه في حدود معينة

للمرجعيات التقليدية المحدثّة أو "الزومبيّة" وللعقلية الأبوسية ولنظرة تبخيس كلّ الحشود التي بقيت غير مندجّة في حلقات المستفيدين المباشرين من الربيع الدولتي.

وهي المرجعيات التي زاد فاعليتها حينها تضاعفُ مسلسل إعادة مأسسة المجتمع التقليدي المحدث في الفضاء العمومي وحالة الاستقطاب العرقي الثنائي التي تفاقمت مع مآسي أواخر الثمانينيات. في المستوى الثاني ظهرت منذ السنوات التسعينية الأولى الدرجة التي بلغت الانقسامات والصراعات الحركية التي تأخذ - هي أيضا - في كثير من الأحيان طابع الصراعات الما قبل سياسية، أي التي تتزاج فيها خشبة المفردات الحديثة وكواليس المضمّرات العتيقة.

لم يُظهر ذلك التفككُ هشاشة التحالفات المعارضة فحسب، خصوصاً في جانبها الزبوني. بل أظهر أيضاً إشكالية التحدّي الذي يطرحه على القوى السياسية المحليّة خلق مستويات جديدة من التداول السياسي تتناسب مع مرحلة ما بعد العمل الحركي السري. كما تداخل، في ترجمته الميدانية، مع إرث الحركات السرية من جهة، ومن جهة ثانية مع الخلفية الاجتماعية التي يجسدها الاستقطابُ الزبوني "الزومبي"، ويجسدها تضافرياً الصراعُ المشخصن للقيادات التي تصدّرت طفروياً

المشهد. هذا طبعاً إلى تداخله مركزياً من جهة ثالثة مع الاختراق الرسمي المؤجج والموظف.

وجدت هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد أشكالاً عديدة للتعبير عنها، منها تمثيلاً لا حصر الانضمام "الانتقامي" - في بعض الحالات - إلى السلطة ومنها الصراع على المواقع داخل الأحزاب الذي مثّل امتداداً شبه تلقائي للصراع الحركي داخل النقابات والأطر الطلابية، ومنها أيضاً الصراع الحزبي بالمعنى الحصري وتفكك وخروج عدة أحزاب من حزن حزب واحد.

ثم وصلت مستوى الصراع "القانوني" على مشروعية وجود هذا الحزب أو ذاك ولجوء الفرقاء أحياناً إلى المؤسسات الرسمية للخصم الحاكم. وهو ما سيعني عملياً "تشريع" استقواء طرفٍ أو آخر من الأطراف المحسوبة على المعارضة بالنظام الحاكم ضد الطرف الآخر. مما عمّل بداهةً على طمسٍ جزئي لحدود الشراكة والمنافسة والخصومة في المعارضة الحزبية. وهو ما ساهم مع معطيات أخرى في تغيير ملموس في وجهة الصراع السياسي مع السلطة وهز مشروعية البنى السياسية المعارضة بالرغم من أن مشروعية الخطاب المعارض نفسه ظلت مفارقياً في تصاعد.

لقد عرّت تلك الصراعات - خصوصا منها تلك التي تمّت في أجواء استحقاقات انتخابية - حجم العقبات التي يطرحها الانتقال من مرجعية الوزن السياسي الحركي إلى مرجعية الوزن السياسي الانتخابي لاسيما مع الاستثمار المتصاعد للشروط الموروثة عن مناخ أحداث 1989 سياقاً وتداعياتٍ، وبشكلٍ أعمّ مع استمرار آلية إعادة مؤسسة المجتمع التقليدي المحدث في الفضاء العمومي المخصّص.

-14-

الانتقال الذي لم يكن

ما الذي عنيه بالنسبة لسؤالنا المركزي «موريتانيا إلى أين؟» فشل المرحلة الانتقالية لسنة 2006 - 2007 وتداعياته (تداعياتها) التي مثلت أزمة انقلاب 2008 إحدى أكثر محطاتها ثخونة؟

تكشفت الطبقة السياسية في تمفصلاتها الرئيسية كجزء من التركة الكومبرادية. تُفكّر أساساً داخل أطر هذه التركة وعبر أدواتها. وتبعا لذلك لم تتم مساءلة مشكلة الدولة، المتماهية إلى حد كبير مع السلطة، في تنزلها المحلي أو تسجيلها السياقي وفي إشكالياتها المؤسسية وفيما يمكن أو ينبغي أو يلزم أن تعنيه الدولة خارج دورها الموروث كدولة كومبرادورية.

عني ذلك، من بيننا عني، بقاء معظم الفاعلين السياسيين و«المدنيين» أو من يُفترض أنهم كذلك - حتى خلال الأشهر الحاسمة من المرحلة الانتقالية وكذلك خلال الأزمة التي تلت انقلاب 2008 - في مستوى ردّ الفعل لا الفعل، في مستوى إعادة إنتاج واستهلاك التوجّهات الفوقية، سلبا أو إيجابا.

عني ذلك أيضا أن القوى التي تطمح إلى التغيير، أيا يكن مستوى وعيها بطموحها وبما يمثل جوهر اختلافها عن بقية الفاعلين، لم تفلح خلال المرحلة الانتقالية في خلق ما يمكن أن ينافس جديا شبكات

التنفذ الموروثة، أي شبكات الإقطاع النزق الذي وُلد وتغوّل مالا ونفوذا كمحصلة لتغول الامتياز الريعي الزومبي .

بل وأكثر من ذلك فإن الفاعلين السياسيين و”المدنيين” لم يزيدوا، في معظم الحالات، إلا مبالغةً في تكريس الموجود والقائم، أي في توظيف أساليب هذا الإقطاع النزق وفي الانخراط في البنية الريعية التي يجسّد وفي تكريس الزبونية الزومبية التي يقف عليها. وهي دينامية ما تزال راهنياً في طور تفاقمها وتوسّعها.

ويمكن أن نلاحظ وفقاً لذلك أنّ المرحلة الانتقالية والأزمة التي تلتها عرفنا عزوفاً شبه كليّ متعدّد الملامح عن ورشات ثلاث متداخلة ومترابطة: أوله العزوف عن ورشة فحص ومراجعة مؤسسات الدولة التي ترهّلت وتمّ اختزالها في هيكلها العظمي الأمني، أي عن العمل، بنسبة أو أخرى حسب ما قد يخوّله ميزان القوى المرحلي، على خلق توازن للمؤسسات وتوزيع فعليّ لسلطاتها بما يسمح ولو جزئياً بتجاوز شخصنة السلطة؛ بما يسمح مثلاً بمراجعة الوضع القانوني واللوجستي للمؤسسة العسكرية وإيجاد السبل الواقعية لكبح جماح الشبكات المتنفذة الموروثة.

وثانيه العزوف عن ورشة تجديد التداول السياسي بما قد يعنيه، بصيغة مباشرة أو غير مباشرة، هذا التجديد في أفق تحول سوسولوجي طفروي

وفي أفق التضارب الصارخ بين متوسط عمر المواطنين ومتوسط عمر الشخصيات الفردية الأكثر تنفذاً في الفضاء السياسي. وثالثه عزوفٌ عن خلق بنيات حزبية ومدنية مؤسسية مستقلة عن الشخصية الأبوسية الموروثة وقادرة على تشكيل سلطة مضادة وضمانات متضافرة.

لم تعن هذه الاعتبارات كثيراً للطبقة السياسية خلال المرحلة الانتقالية. وعادت الألغاركية الموروثة عن نظام ما قبل الثالث من أغسطس إلى الواجهة تدريجياً.

بدا في المستوى المرئي وكأن قواعد اللعبة الضمنية تصبّ كلياً في صالح هذه الألغاركية وشبكات النفوذ الصادرة عنها. وبدا وكأن المرحلة الانتقالية لم تفعل سوى أنها منحت الألغاركية "شرعية" لم تستطع أن تمنحها لنفسها قبل 2005 أي "شرعية" لم تستطع أن تمنحها لنفسها خلال عقدين من الاقتراعات التي لم تؤخذ على محمل الجدّ. تضاعفت وتيرة نزيف الامتيازات المادية والرمزية بمختلف أنواعها لتبدو وكأنها إعلانٌ صريح عن أن نظام ما قبل الثالث من أغسطس 2005 لم يزد إلا صلابة وسرمديةً.

وظلّ الحديث عن السلطة العمومية يتمّ بشكل مستقل عن المؤسسات التي يُفترض أنها تجسّدها، يتمّ الحديث عنها وكأنها "شيء" متعین يتم تسليمه "يداً ليد".

بدا في الخلاصة أنّ العقل السياسي السائد ما زال صراحة أو ضمناً يُنظر، وصفيّاً ومعيارياً، إلى السلطة كسلطة فرد أو توقيراطي، وينظر وفقاً لذلك إلى انتقالها كانتقال من حاكم فرد إلى آخر. وبدا أن الأطروحات السائدة تتعلّق غالباً بتقديم حلولٍ سحرية مترادفة المعنى، من نمط القائد المنقذ أو المترشّح المنقذ أو الربيع المنقذ.

-15-

الهزات الصامتة

مع انفجار عدد السكان وتمديُّنهم واحتكاكهم في صيغ غير تقليدية، نمّت أنماطٌ من التعارف والعلاقات هزّت إلى حدٍّ ما منظومة القربان التقليدية ولكنّها لم تخلق بعدُ لدى الأجيال الجديدة معنىً مستقلاً للجوار الساكني وللفضاء المدني.

ونجحتْ جزئياً هذه الأنماط في اختراق الحدود الأفقية في مستوى الفئات المشابهة، ولكنها لم تحترق بنسبة ملموسة بعدُ الحدود الشرائحية والعمودية الهرمية، ولم تتجاوز الحواجز الثقافية العرقية حتى في إطار مستويات هرمية يُفترض تقاربها.

ويعني ذلك أن هذا التحول رغم ثخونه ظلّ في أجزاء كبيرة منه كُموئياً، ولما يُقدَّر له بعدُ الخروج الفاعل إلى العلن. ويعود ذلك في أقوى جوانبه إلى عاملين متداخلين ومحوريين: أحدهما أنه إذا كانت الحياة العملية المدنية أو شبه المدنية طيلة فترة الطفولة

والمراهقة لا تستنفر المرجعيات التقليدية في تفاصيلها العملية إلا عَرَضاً، فإن الأمر ينعكس مع الدخول في الحياة العملية أو التأهب لها بعد فترة تعلّم وتكوين أو بدونها؛ فالفضاء المدني مرتبط في نجاعته بعلاقته بدولة مدنية غائبة.

والمجتمع التقليدي المحدث في ظلّ تنويع دولة الامتيازات هو الذي كاد أن يحتكر في العقود الأخيرة كل المهام التي تُفترض إنانطها

بالدولة. ففي الدولة الفوقية، وفيما يتجاوز المنطوق إلى المفعول، يكون الريع العمومي وكلُّ مشتقاته امتيازاً يمرّ عبر القنوات المخولة بالطرق الضمنية لا المكتوبة. والخدمات العامة من تربية وصحة وتوظيف وضمان اجتماعي وحتى من أمن تظلل إلى حدّ ما امتيازات أكثر ممّا هي حقوق.

أما العامل الثاني الذي يشكّل استمراراً للأول فهو أن البطالة، الصريحة والمقنّعة معاً، التي تطلّ أغلبية القوى الحية المنحدرة من أجيال ما بعد "الاستقلال" تنعكس على الأخيرة في شكل أزمة انتفاء وهوية. يتمُّ انزياح هذه الأجيال شيئاً فشيئاً نحو عظاميتها أي نحو فضاء الانتفاءات "التقليدية" كملاذ قيمي. أو بتعبير آخر، من لا يجد وسيلةً لتحقيق ذاته بمهنة أيا كانت، كمهندس أو كأستاذ أو كعامل، لاسيما إذا امتلك كل مؤهلاتها، يصبح تلقائياً "مضطراً" للجوء إلى انتفائه القبلي أو الشرائحي أو العرقي للتزود بمكانة اجتماعية تعويضية. تتوارى صفة مواطنة المواطن لصالح صفة فلان الفلاني.

فأمام انتفاء حقوق مواطنة تتجه إلى الفرد بشكل مستقل عن هويته الجزئية أو انتفائه التقليدي، تتجه إليه بصفته مواطناً أي كعنصر تكويني للكيان الجماعي السياسي وفي ظل بطش السلطة وحالة العوز بل البؤس المستديم يحتلُّ شحن الهويات الجزئية وتعبئتها كبؤر امتيازات

موقع الوسيط الأكثر جاذبية وفعالية في التعامل مع الدولة - النظام. بل يصبح بعث الانتماءات العتيقة، وإعادة توظيف رموزيتها لخلق مرجعيات "تقليدية" محدثة، الأداة بل رأس المال الأكثر مردودية.

هذه الظاهرة الجدلية هي في قلب ما يمكن أن نسميه البلبلة المعيارية والوعي المحجّب أو لنقل الوعي المطاطي المتأرجح والمتقلب الذي يجد ترجمته في كمّ لا حصر له من التصرفات التي تبدو على مستوى الشكل في قمة التناقض. فتظهر لدى نفس الفرد الرغبات الأكثر تضاربا في الانخراط في العصر وفي الاغتراب عنه وبالأشكال الأكثر ابتذالا وخواء. وينجم عنها استبطانٌ لدى الأجيال الجديدة لثنائية الخشبة والكواليس الدولية، أي لازدواجية وكلاء الدولة الذين يجمعون بين الشكليات "الخارجية" والحقائق المحلية، بين المعايير المعلنة والمعايير الفعلية.

غير أنّ ما يُضعف قوّة شحن الانتماءات التقليدية هو أن هذا الشحن بالذات يُطعمها بدلالات جديدة تدفع شيئا فشيئا نحو تفكّكها الذاتي. أو بمعنى آخر فإنه يُفقدّها جزءا كبيرا من رصيدها الرمزي والقيمي أمام توظيفها الأدوات وتبضيعها أو تحويلها التدريجي إلى سلعة محضّة بتأثير مناخ العوز الذي تضاعف طيلة العقود الماضية، وظلّ إلى الآن يتزايد طرديا مع تزايد وتنوع الحاجيات وتنامي وتوسع الفقر، بما يخلقه

استمراراً ذلك لفترات طويلة من هشاشة في العلاقات والأوضاع
ومن تضخم أحاسيس التخوف اليومي أو مشاعر الريبة والاحتراز
الاجتماعيين.

صحيح أن لذلك انعكاسات بالغة السوء، إذ أنه يُضعف المحتوى
الأخلاقي للعلاقات الاجتماعية بإخضاعها للتبضع والسلعية، ويمنح
بذلك - في ظل استحلال الملكية "العمومية" أو هدر ذمة الدولة - قبولاً
اجتماعياً إضافياً لنهم الفئات المتنفذة والمستفيدة من ريع الدولة الفوقية
عبر إضعافه - وأحياناً إلغائه - لكلّ مستويات الحرص الاجتماعي على
نقاء الطرق المتبعة في الكسب والتحصيل.

وصحيح كذلك أنه يقوي الزبونية تجاه الدولة وتجاه المجتمع
"التقليدي" المؤدول، أي أنه يشارك في التعميم المتفاقم والشامل لتدوير
الفساد الملازم للريع الامتيازي. ولكنّ تحويل الانتماءات إلى علاقات
زبونية يهدم أسسها ويجعلها قابلة للإنقلاب الفجائي.

إلى ذلك فإن طردية تزايد وتنوع الحاجيات وتنامي وتوسّع الفقر
في العقود الأخيرة قد طالت الحلقات الأكثر اقتراباً من الفئات المتنفذة
وألحقت أغلب شرائح البرجوازية الصغيرة التي كانت تنمو في هامش
المؤسسات الناشئة للدولة بالفئات المعوزة وبمناخها.

وهو ما أوهن عمقيا في نفس الوقت الولاءات التقليدية وولاءات
موكّلي ومواكلي السلطة وإن لم ينعكس ذلك بعد كثيرا على سطح
العلاقات الزبونية. ولكنّ تقصّي مستوى الروابط والوصايا ينبىء
بسهولة عن واقع ثخين يختمر خلف البنيات المنظورة وينبىء أنّ
تمفصلات جدّية قد تشكلت.

وبالرغم مما يشاهد لدى الأجيال الجديدة من ترسخ للمرجعيات
التقليدية بشكل يفوق حتى أقرانهم من الأجيال القديمة بسبب العاملين
الذين عرضاً لنا فلم يعد يخفى حضور مرجعيات مدنية أو على الأقل
مدنية منافسة.

وهناك توق جارف إلى تمثّل العصر له محتواه مهما كانت ترجماته الحالية
ساذجة ومرتبطة بالثقافة السلعية والاستهلاكية السائدة. فهناك فضاء
ما يتشكل ويعرف توسعا مستمرا ويحمل نسقا دلاليا مختلفا، وهو يحمل
معه منظومة معيارية وقيمية قيد التبلور.

وقد أدى العامل المزدوج للانفجار الديمغرافي والانخفاض أمل
الحياة إلى تجدد متلاحق للأجيال. وغني عن القول إن هذا التجدد
ترافق - للأسباب الداخلية والخارجية المعروفة - مع هزّات نزوحية
وظفرات من التمدين طالّت بنسب متفاوتة معظم إن لم يكن
كلّ شرائح المجتمع.

ومن ثمّ، ففئات واسعة من الأجيال الجديدة قد نمّت وتكونت ذهنياً في الساحات شبه المختلطة أو نصف المختلطة للمدن أو للتجمعات السكنية التمازجية، للحجرات الدراسية أو شبه الدراسية وللملعب وما في معناه.

نمّت وتكونت ذهنياً تحت تأثير الطفرات الإعلامية المتلاحقة بدءاً بالصحيفة المقروءة والمصورة والإذاعة والتلفزيون، وصولاً إلى مختلف وسائط التواصل الاجتماعي الأنترنتية الرائجة.

وكما تمرسّت هذه الفئات بمستويات متفاوتة من التعاطي التداولي العلني بدل التعاطي الضمني التقليدي. وتأثرت بالمرجعيات شبه المدنية بشكل يوازي - إن لم ينافس - تأثرها القوي بالفضاء التقليدي المعزول أو الجزئي وبمرجعياته. كما أدّت الهجرة العمالية وغير العمالية لعشرات الآلاف من الشباب في العقود الأخيرة إلى تقوية موقعهم الاقتصادي والرمزي كمصدر دخل لفئات متزايدة. وكما أكسبهم توقعاً محلياً متزاجاً مع تمرس "بالعصر" وطموح لامتلاك زمامه ولتبيئته محلياً.

ولكن هذه الطفرات الضخمة ما تزال مطمورة خلف البنيات الاجتماعية والأنثروبولوجية المستنفرة والمستثمرة سياسياً. ومع أنه من المستبعد أن تحدث طفرات كهذه دون أن تهزّ بقوة البنيات الاجتماعية القائمة وأن تهزّ معها ترجماتها السياسية فإن الخطاب العمومي السائد

ما يزال يبدو وكأنه وفي للغة العتيقة، ما يزال يبدو وكأنه يفترض وهو يستعيد مفرداته كما هي أن الوضع القائم هو بالضرورة وضع قائم، أي يكرّس وهم سرمدية الوضع الموروث عن العقود الأخيرة.

-16-

من كدية الجلد إلى سينلوي

لا مرء في أن هذه التحولات التي أشرنا إليها تحولات ضخمة ومتفاقمة ولكنها ما تزال مكبلة بأصفاذ جدية.

فقد تفكك المجتمع التقليدي بشكل عميق وإن ظل التفكك، مادةً وصورةً، خفياً نسبياً. ظل خفياً وخطيراً في نفس الوقت لأن التفكك التدريجي للمجتمع التقليدي لم يترافق مع نمو مواز للمجتمع المدني وللفضاء المواطنى. العرى الاجتماعية التقليدية تتقطع دون أن تحل محلها عرى جديدة. وقدرة المقاومة للمجتمع التقليدي انقضت بشكل مذهل دون أن تتكوّن بالمستوى الكافى فضاءات مدنية بديلة وبأخلاقيات بديلة.

ومن ثم ظلت كلُّ مراحل تفككه مراحل تحولٍ مع وقف التنفيذ. وهو ما ترافق تلقائياً، خصوصاً في ظل مستويات متقدمة، شرائحياً وعرقياً، من تمزيق الحشود ككتلة اجتماعية، مع أزمة أخلاقية كان أحد مظهراتها توسُّع ثقافة إعادة تدوير «الفساد العضوي» الملازم للريع الامتيازي.

وفي فئات واسعة تآججت تصاعدياً، في ظل تحول الندرة التقليدية إلى «فقر» بالمعنى الحديث أى إلى بؤس وشعور بالحرمان، تآججت الأنانية النفعية في مستواها الغريزي أو البدائى الذى يَبْضَع أو يسلِّع العلاقات الاجتماعية بما فيها العلاقات العصبية التقليدية ممّا دفع تدريجياً إلى شلّ

مذهل لثقافة مقاومة الامتهان الفوقي وحوّل بذاك فرضَ مستوى
تضحّي من معادلة الجزرة والهاوة أيّ من تسليع الذمم.
الواقع، كما رأينا، أن إعادة صياغة وإعادة استثمار البنيات التقليدية
الزومبية قدرهّلا وحجبا الحركية الفعلية للمجتمع وأوهما أنها قد
تعطلت.

ووصل الأمرُ مثلا درجة مراجعة انتماءات سياسية وشبه مدنية عديدة
لصالح الانتماءات التقليدية المحدثّة أو المستحدثّة بما طال مساحات
اجتماعية واسعة، بما في ذلك طبعا القاعدة الاجتماعية المحسوبة على
فئات المعارضة المنظمة.

نُظِرَ إلى البنى التقليدية المحدثّة كحصن أو ملاذ وحيد يُتوسم فيه
توفير الكفالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي الذين لا تمنحهما البنى
الاسمية المنسوبة إلى الدولة.

هكذا تُصبح البطالة و«استقالة» الدولة وإعادة شحن القيم التراتبية
الهرمية التقليدية وما في معناها، بين آليات أخرى متداولة، وسائل
لتكريس مشروعية الإطار العصبي الشرائحي العرقي، لا كما كان قبل
الدولة بل كما يراد له أن يستثمر في الفضاء العام كبنية قديمة جديدة
تمثّل الوسيطَ الأساسي الذي تقبلُ به ضمنا وممارسة مختلف السلطات
المهيمنة. فالأخيرة تعتقد أنه يضمن لها منع تكوّن فعاليات اجتماعية

جديدة، أي قائمة على أسس اجتماعية جديدة وأنه يمكنها من خنق
الطموحات الصاعدة وتدجين الإيرادات الوليدة.

يكفي التأمل في هذه السوسيولوجيا الطريفة والكثيفة الدلالة: أعني
ما يمكن أن نطلق عليه سوسيولوجيا التعيين وسوسيولوجيا المراسيم
الرئاسية والحكومية وأنتروبولوجيا أيام الأربعاء. كل المؤشرات تدل
على أن أكثر من ثمانين بالمائة من موظفي الدولة على كل الصعد، من
الحكومة إلى قاعدة الهرم، ليس لهم عمل بالمعنى المهني التخصصي
للكلمة. يستفيدون من شبه بطالة معوضة. وبالتالي فإن معايير
الاستقطاب والصعود في المناصب غير معنية كثيراً بالعمل والمهنية
والكفاءة والمهارة إلخ، ولكنها معنية بالزبونية، أي بالعمل على الحصول
على نسبة من الربح المجاني.

وطبعاً تتجاوز دائرة تدوير الفساد الزبوني هذا الإطار لتغطي معظم
تمفصلات الدورة الاقتصادية المحلية. ففي قمة الهرم الزبوني الامتيازي
تمنح الدولة المخوصصة الثراء الفاحش نسبياً للأغاريكيها الصاعدة.
وتجعل إذاً هذه الأغاركية اسماً مرادفاً للأغنياء الجدد. إنها مفارقياً تمنح
الثراء الفاحش بشكل «سحري» في أحد أكثر بلدان العالم فقراً (مكافآت
الولاء والزبونيات التحاصصية التي تُنجبُ الأموال بأعجوبة إلخ.)،
وهي بذلك تُكرّس ما يسمّى بثقافة الأغنياء الجدد، أي أنها تُكرّسُ

استعراضيةً محدثي الثروة المعروفين انتروبولوجياً، خصوصاً حين يكون استغناءؤهم منحةً مجّانية لا محدودة من دولة الريع المحدود، بطابعهم الموغل في الإنفاق الاستهلاكي المتفاخر والعبيثي.

فالزبونية الامتيازية المعبّئة للهويات الزومبية لا تمارس فقط عنفاً مادياً ولكنها بداهةً تمارس تزامنياً عنفاً رمزياً شديداً عبر المفردات التقليدية على ضحاياها. والانفاقُ المتفاخر هو الذي تناط به حالياً مهمتا رسملة العنف الرمزي وموضعة الامتياز ومنح الأخير «المصادقية» التي يخولها وهمياً تمجيدُ السرديات النسبية التي تُعادُ صياغتها أو يتمّ تحيينها زبونياً حسبَ الطلب والتمن.

نفهم في هذا الأفق ما الذي تعنيه هذه التواطآت بالنسبة للثراء «الفجائي» الامتيازي وثقافة «الاصطفاء» اليانصيبى للأغنياء الجدد، أيّ للألغاركية الصاعدة وزبائها وثقافتها الشعوذية الاستعراضية المفرطة في السذاجة والبدائية.

والألغاركية الصاعدة بذلك المسلسل التواطئي «السرمدى» تمارسُ عنفاً مادياً ورمزياً لا حدّ له على الحشود المحرومة، وبهذا العنف أيضاً تغرسُ معايير الثقافة الريعية في عقول هذه الحشود، وتؤجّج برُكانياً شعورَ الأخيرة بالحرمان.

إن مساءلة الإشكالية الاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي سادت وتراكت خلال العقود الستة الماضية تحيل اليوم إلى ذاتية عامة مشتركة ومفككة معاً لدى أغلب الأجيال التي نما وتشكل وعيها وسلوكها الاجتماعي والسياسي خلال هذه العقود. وهي بشكل عام ذاتية تشارك فيما يمكن أن نطلق عليه تسمية النرجسية الجماعية النازفة والطموحات المفجوعة أو القتيلة.

وبالرغم من أن أي بنية تحتية صناعية ولو في حدودها الدنيا لم تظهر فقد ظهرت «طبقة» مبنية أساساً على درجة الاندماج المباشر، في الحلقات الزبونية المستفيدة من الامتيازات الريعية، أو على الاندماج غير المباشر عبر التدوير الزبوني للفساد الامتيازي.

واعتباراً لذلك، فإن غياب ظهور أي نواة للبنية الصناعية ولو كمشروع، قد حلّ محلّه ظهور «طبقة» ريعية مفرطة، وظهر معها ما يرافقها عادة، لدى الفئات العريضة، من البؤس الشرس ومن الشعور القاتل بالحرمان. والأكثر خطراً أن النعمة المتصاعدة التي أنجبتها هذه الظواهر لم تعبّر عن نفسها في الخطاب العمومي بمفردات تُترجمُ وعياً ذاتياً بما هي من حيث هي، بل استقطبتها آلياً طاحونة الهويات الجزئية الزومبية باعتبار هذه الأخيرة القاموس الوحيد الذي تقبل التداول عبره الزبونية الامتيازية المهمة.

وزاد من حدة ذلك أن الفئات التي اعتقدت في مرحلة ما أنها تنتمي للطبقة، مجازاً، الوسطى أو أنها قيد الالتحاق بها عبر بوابتي التمدرس والعمل، قد وجدت نفسها تتراجع في سلم الهرم الزبوني وتصبح من بين الفئات الأكثر عرضة لهذا العنف المادي والرمزي. وجدت نفسها منفية خارج فضاء إعادة تشكّل الزبونيات المتنافسة.

وانطلاقاً من هذا الاعتبار، لم تُعبّر النقمة «الطبقية» عن نفسها بلغة جديدة منسجمة معها، أي قادرة على التعبير عنها كما هي دون حجب أو إزاحة. على العكس من ذلك سجت نفسها في مفردات حاجبة للوعي، سجت نفسها في قاموس التمهصلات العتيقة العرقية والشرائحية والقبلية والجهوية وفي شحنات العنف الرمزي الذي يغلي في الثنايا الدلالية لهذه المفردات وما تعنيه من ردة عدمية. وكأن الوعد الوحيد المتاح هو إعادة إنتاج التمهصلات التقليدية في الفضاء العام المخصوص.

لم يترك الجرح النرجسي الجماعي النازف في الفضاء العمومي المخصوص مجالاً يذكر لدروب العمل الطليعي أو لفضاءات الفعل المدني من حيث هو. احتكر الوعي المزيف أغلب الفضاءات وحاصر الهوامش التي لم تندمج فيه أو لم تستقل لصالحه.

بشكل عام، لم تعد المفردات التي ارتبطت في بداية مسلسل الأدولة والتي تبناها بشكل خاص الحراك المدني الوليد مقنعة للأجيال التي كانت قد تبنتها ولا للأجيال اللاحقة. ولم تعد هذه المفردات من باب أخرى أرضية ملائمة لتشكيل نفسية سياسية إيجابية أي لنفسية سياسية قادرة على تغذية طموحات ومشاريع وقادرة على الاحتفاء بها وعلى الرغبة في شرعنتها في الفضاء العمومي أو فيما كان يُعتقد أنه سيصبح فضاء عموميا.

في هذا المستوى، لم تعد هناك فكرة عمومية مقنعة، أو لم يعد هناك نموذج قادرٌ على جذب أغلبية ما أو على إعطاء الحياة العمومية معنى، وهذا بالضبط هو المرادف الحالي لانتصار العظامية المتوهمة على العصامية المفجوعة. وهي حالة نفروزية يُترجمها القاموس السائد.

فبما أنّ الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التي كانت تؤسس لهذا القاموس لم تعد تقريبا موجودة فإن ذلك يزيد تعويضيا من العنف الرمزي لمفرداته ومن القدرة على إعادة استثمارها وقولبتها حسب رغبات الفاعلين الحاليين فيما يمكن أن نسميه ثنائية المشعوذ والزومبي. فالنخب السياسية تلعب في هذا السياق دور السحرة المشعوذين الذين يمشهدون وهم إعادة الحياة إلى كيانات ميتة (زومبي) ويعيدون تدوير واستثمار العنف الذي تحمله هذه الأرواح أو الأشباح المتخيّلة.

إنها حالة تنمّر مفرطة للشائبة الكومبرادورية. فبقدر ما ازداد استعمال القاموس السياسي الحديث في الإنشائات الرسمية والحزبية بقدر ما ازداد قبول القاموس التقليدي وعنفه في التداول الاجتماعي السياسي اليومي. فهناك نوع من التناسب الطردي بين التورّم الدلالي لمفردات ما قبل الدولة وبين تفرّغ المفردات الحديثة من كل دلالة وحُلُوّها تقريباً من أي مستوى من مستويات الاعتراف العمومي فيما يتجاوز الاستخدام الموارب.

وما يُسمى محلياً بالمجتمع المدني انزاح شيئاً فشيئاً نحو المفردات الأهلية وتمفصلاتها. المجتمع المدني الوليد يموت قبل أن يصبح مدنياً، يصبحُ حرفياً المجتمع اللامدني. ولم يعد أو لم يكن الخطاب العمومي موجهاً لأحد، يبدو وكأنه فقد معناه، أو على الأقل فقد معناه بما هو خطاب عمومي. وتبعاً لذلك فالخطاب الذي يُفترض أنه عمومي أصبحتْ تأويلاته الأقل أغراضيةً تتموقع تلقائياً في فضاءات ما قبل عمومية أو تحت عمومية.

إذا نظرنا، في الخلاصة، إلى قاعدة الهرم السياسي الاجتماعي في مساره الحالي فنسلاحظ مسلكين تعويضين متضافرين. أحدهما يستثمر الانتماءات التقليدية والعنف الرمزي المرتبط بمفرداتها. أما المسلك المحايث والمعصّد للأول فيصدر عن حداثة محبطة أو حداثة مكبوتة

لدى فئات واسعة من الأجيال الصاعدة مما يتجسد أساسا في تبنيها
المفرط لبروتوكولات الثقافة الاستعراضية الاستهلاكية، كحداثة وهمية
تعويضية منسجمة مع تمجيد الارتكاسية العظامية.

خاتمة: ما الاعمى ؟

موريتانيا إلى أين؟ يبدو السؤال سيزيفيا بنسبة معتبرة. فقد تعاقبت
حرفياً وتزاحمت الأدوار والأسماء، أسماء الأنظمة مثلاً وأسماء الحكام،
وبقيت الدولة تعيش في أزمة معنى دائمة ومستعصية. بعبارة أدق فإن
الدولة الموروثة عن الاستعمار لا تعيش فقط أزمة معنى مؤبّدة بل
تمثل هي نفسها هذه الأزمة المؤبّدة. فقد لا نبالغ حين نقول إنّ الدولة
النيوكولونيلية، في الحالة الموريتانية على الأقل، هي الأزمة الملموسة.
ففرضية كون الدولة إطاراً عقلياً اعتبارياً هي فرضية دخلت في مجال
”المسكوت” عنه أو المنفي من مجال المعنى رغم التضخم الإنشائي في
الإحالات إليها. بهذا الاعتبار فالتبرير الاجتماعي التاريخي لوجود
الدولة كعقد ضمني، أو كوازع عمومي، ليست وجهته حين يتعلّق
الأمر بالدولة الكومبرادورية وبجوهرها الواسطيا لمفار.

ولكن مع ذلك فإن الدولة لا تبرّر وجودها لا داخليا ولا خارجيا
بهذه الوظيفة الواسطية إلا بشكل ضمني أو موارد، وهو ما يجعلها
محتاجة دائما من قبل وكلائها الداخليين والدوليين إلى منحها معنى
إضافيا.

هل وصلت الدولة الموروثة نهايتها مع تكثيفها الأوجي ومع تراجع
آلياتها التجديدية؟ هل دشنت الدولة الفوقية لحظة القطيعة وبدأت

تستهلك نفسها وتتقوض ذاتيا ولو جزئيا أمام الألغام الخفية التي ظلت
تحمل في طياتها؟

قد لا يكون من المبالغة التأكيد أولا على أن مرجعياتها الثنائية أخذت
تفقد كثيرا من بريقها، وأن النخبة التي مثلت عمودها الفقري بدأت
تتآكل جديا. ولم تعد المغالاة في استثمار البنى التقليدية المحدثّة قادرة
على إخفاء هذا التآكل لمرحلة طويلة قادمة.

ولكن كما ظهر في كثير من مناطق العام فإن هشاشة الدولة
الكومبرادورية هي أحد مكوناتها الجوهرية في وظيفتها لدى الشركات
الكبرى ولدى الدول المرتبطة بهذه الشركات.

غير أنّ هشاشتها في الحالة الموريتانية تتغذى من خيبتها التأسيسية.
فهي حزام نقلٍ لريع تبشيري منتظرٍ ودائم التأجيل في آن. إنها منذ
البداية دولة ريع «غودو»، دولة الريع الذي سيأتي ولا يأتي. وهي،
بذلك، الأزمة الملموسة التي لا تبحث عن حلّ من خارجها كأزمة.
فهي الدولة المدانة تأسيسياً بأن تكون دولة ريعية والتي مع ذلك لا تريد
أن تكون إلا دولة ريعية، أي أنّ أقصى طموحها هو أن تتحقّق أخيراً
كدولة ريعية نافذة الإدانة.

يصبح سؤال «ما العمل؟» في هذا السياق عكسياً. يترجم السؤال
المنطوق في حقيقته البديهية سؤالاً مكبوتاً هو «ما اللاعمل؟». وإحدى

تجليات الأخير هي كيف يمكن تحقيق أكبر كمية من الاستهلاك دون أدنى إنتاج. فقد ظلّ «العقل» الدولتي الموريتاني منسجماً مع مبدأ الانتروبولوجيا الاستعمارية الذي يفترض أن قيمة العمل هي قيمة قدحية في ثقافة الغرب الصحراوي، منسجماً مع مبدأ الإطار المغلق لريع «جبل الحديد».

فلربما لا تكون الدولة المابعد استعمارية وضعاً على المحكّ التجريبي المحلي لصورة نمطية خارجية وإنما هي، فيما يتجاوز ذلك، نوعٌ من «شرق» المستشرق بالمعنى الذي روجه أدورد سعيد، أي أنها تجسيدٌ معياري للصورة القبيلية الخارجية.

وهذا الاعتبار يظلُّ سؤال «نخب» الدولة عما يجنب «العمل» هو تزامنياً عما يجنب أسئلة التاريخ المخرجة. وهو ما عني ميدانياً الطموح الحصري لاكتشاف ما لم تمنحه «كدية الجلد»، أي لاكتشاف بعض المواد الخام التي يمكن أن تعوّض «الخبثية» التأسيسية وتمنح الكسل الشامل حين تشتري ما «يكفي» من عمل الآخرين.

بتعبير بديل، كانت الإجابة الوحيدة للطبقة السياسية الموريتانية على حالة الأزمة الدائمة، أعني الإجابة على دولة الأزمة هي «لقد اكتشفنا بعض المواد الخام» أو «لقد اقتربنا من اكتشاف بعض المواد الخام». كانت إجابتها هي إذاً من نمط: لقد اقتربنا من حالة التبرير الريعي الفعلي

للاعمل. ظلت الدولة الربعية في صيغتها «الأعرابية» الأفق غير القابل للتجاوز بالنسبة للعقل المهيمن.

وُلدت إذا موريتانيا كمشروع دولة ريع بلا ريع، كمشروع دولة أقصى طموح اغلب نخبها السياسية هو أن تصبح دولة ريع. فهل سيتغير مشروعها جذريا إن أصبحت دولة ريع فعلي كما قد يحدث في العشرية القادمة إن صدقتُ تسريبات الشركات العالمية المعنية؟ هل كانت تشييداً لدولة لا تقف مفارقيا إلا على الريع المحض دون أن تمتلك تقريبا أي ريع؟ وهل ستتغير الصيغة أم ستكرّس حين يصبح الريع واقعا أكثر جدية بعد عقود من حضوره الطاغي كاستيهام تعويضي؟ وما الذي يمكن ان يحدث بالمقابل ان خابت التوقعات الربعية ستة عقود بعد «الخبية» الأولى؟

وإن كانت النسبة القليلة من الريع التي توفرت في السبعينات لم تكن تماما أجنبية على الحرب التي اندلعت فإن الريع المتوقع حاليا حتى وإن لم يأت بالحجم المتوقع فإنه يعيد إلى الأذهان تجربة السبعينات ولكن في سياق إقليمي ودولي أكثر هلامية وتقلبا وأشدّ خطرا.

وفيما يتجاوز وعدها الربيعي المؤجل ربّما إلى حين، فإن الدولة ظلت مرادفةً للسؤال الذي عنيته منذ أن بشرت بنفسها ككيان مشرعٍ خارجياً.

حين ننظر إلى المؤثرات الديمغرافية وإلى التحولات الاجتماعية المحيثة لدولة الريع المعلق، وحين نأخذ على محمل الجد الطموحات والنجسيات الجماعية النازفة ندرك أن العشر سنوات القادمة مهيأة لتحولات تبدو غير قابلة للكبح. وإذا لم تحدث تحولات جيوسراتيجية عالمية وإقليمية غير منظورة أو غير متوقعة فإن السياق الداخلي مرشح لارتجاجات كبيرة.

فمن المحتمل جداً أنّ البنى الدولية والاجتماعية القائمة غير قادرة على تحمل الهزات القادمة في الأمد المتوسط وربما القريب. ولم يعد مستبعداً أن يكون المجال التاريخي الذي بدأ بولادة الدولة الموريتانية من رحم الإدارة الاستعمارية قد اقترب من نهايته. ولا تبدو النخب السياسية الحاضرة في المشهد معنية كثيرة باستباق هذه التحولات. صحيح أنها نخب ينجيم عليها بشكل عام مناخ تشاؤمي ولكنه غالباً تشاؤم إنشائي، أي «توثيني» واستسلامي. بل إن هذه الذاتية «التوثينية» لوحدها تشكل خطراً، وتقف عقبة أمام أي عقلنة للاستشراف.

وإن كان من المرجح أن الطبقة السياسية في عمومها ستستشهد تحولا كبيرا وإعادة توزيع كبيرة للأوراق على الخشبة في الاستحقاقات الرئاسية القادمة فإن ثنائية الخشبة والكواليس السائدة غير مرجحة لأي تغيير له دلالة مهمة بالنسبة لموضوعنا. فالعقل السياسي السائد لا يبدو

مهياً لأي تغيير بنيوي. وهو بالتأكيد لا يمتلك ببنيته الحالية جهوزية تذكر لمواجهة الطفرات القادمة.

ورغم تغير الأسماء والأدوار فلم تزد التواطؤات الألفاركية إلا في محاولة تأمين سياجات الحلقات المحدودة المستفيدة دون حدود من الريع الدولتي، ولنفس الأسباب، في تمجيد «اليانصيبية» من حيث الأخيرة تعني تقسيم رهان الجميع بين عدد قليل، أي تعني، في الحالة الموريتانية، تقاسم ريع دولة الريع المحدود.

ولعلّ في ذلك ما يشرح جزءاً من «الكلام» السائد عن غاز النهر المكتشف. فهو يعني رمزياً العودة من جديد جنوباً إلى ضفاف أرخبيل سينلوي بعد أن سمحت العقود الستة الماضية من إدراك مدى تمتع جبل الحديد شمالاً.

الفهرس

5	توطئة : ما العمل ؟
17	من سينلوي إلى كدية الجلد
27	الدولة المفارقة
35	في تجذّر المعضلات الأربع
41	اللغة والدولة الكومبرادورية
51	الامتيازات في وجه الحقوق
57	سينلوي واللغة والارستقراطية الدينية
63	اللغة لا تعني اللغة
71	الاستثناء المدني الناشئ
77	«من الكتاب إلى الركاب»
83	سلاح الخارج وسلاح القبيلة
91	المدرسة المستحيلة
99	السياسة المؤجلة
105	من الحركات السرية إلى الحزب
113	الانتقال الذي لم يكن
119	الهزّات الصامتة
129	من كدية الجلد إلى سينلوي
141	خاتمة: ما اللاعمل ؟

